اغتيال السيد محمد محمد صادق الصدر وردود الفعل في الصحف العربية المعاصرة عام 1999م

The assassination of Muhammad Sadiq al-Sadr and the reaction in the Arab newspapers in 1999

م.م. رائد وليد طالب الزهيري: مديرية تربية ذي قار، العراق

Mr. Raad Waleed Talib: Dhi Qar Education Directorate, Republic of Iraq

Email: raadw75@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v3i4.179

الملخص:

توجهت أصابع الاتهام في حادثة اغتيال السيد محمد محمد صادق الصدر إلى جهات عدة منها الحكومة العراقية, والمعارضة العراقية, والولايات المتحدة الأمريكية, وإيران, وأن جميع الجهات التي اتهمت في الاغتيال لا بد أن يكون هناك اسباب دعت إلى توجيه الاتهام إليها, واستخدام المنهج الوصفي التاريخي التحليلي في الدراسة, وبعد الاطلاع على الأحداث التي سبقت عملية الاغتيال ومجريات الأحداث التي سارت وفقها, نستخلص نتيجة واحد وهي أن الجهات المتهمة في عملية الاغتيال جميعها كانت مستفيدة من عملية اغتيال السيد محمد صادق الصدر وإبعاده عن الساحة العراقية. وانقسم الموقف الدولي إلى قسمين، الأول مؤيد لفكرة أن الحكومة العراقية هي من قامت بعملية الاغتيال، والثاني لا يؤيد تلك الفكرة وعدها عملية الاغتيال ومن قام بها لأغراض سياسية الغاية منها هي زعزعة الامن في العراق، وأن انقسام الرأي نابع من طبيعة العلاقات الدولية مع العراق.

الكلمات المفتاحية: صادق الصدر، تاريخ العراق المعاصر، الصحف العربية المعاصرة

Abstract:

Fingers of accusation in the assassination of Mr. Muhammad Muhammad Sadiq al-Sadr were pointed at several parties, including the Iraqi government, the Iraqi opposition, the United States of America, and Iran, and that all parties that were accused in the assassination must have reasons that called for charging them, and the use of the historical descriptive approach Analytical in the study, and after reviewing the events that preceded the assassination and the course of events that took place according to them, we draw one conclusion, namely, that the accused parties in the assassination were all beneficiaries of the assassination of Mr. Muhammad Sadiq al-Sadr and his removal from the Iraqi arena. The international position was divided into two parts, the first supporting the idea that the Iraqi government was the one who carried out the assassination, and the second not supporting that idea and considering it the assassination and whoever carried it out for political purposes whose aim is to destabilize security in Iraq, and that the division of opinion stems from the nature of international relations with Iraq.

Keywords: Sadiq al-Sadr, Contemporary History of Iraq, Contemporary Arab Newspapers

المقدمة:

يعد السيد محمد محمد صادق الصدر من مراجع الشيعة الذي اثار الجدل، وانقسمت المرجعية والرأي العام الشيعي بين مؤيد ومعارض لتلك الشخصية، حيث أنه خطى خطوات في نظام حاكم قائم آنذاك اعتبرها البعض لم تكن ممكنة، أو لم تكن تخطر في فكر رجالات الحوزة سواء كانت الداخلية في النجف او المعارضة الخارجية منها، كيف برجل دين ان يخطي بخطوات فيها معارضة للنظام اولاً ثم يجذب المجتمع إليه ثانيا، الأمر الذي عجز عنه الأخرين، والشائع أن الشعب العراقي أمة ميتة لا تنهض والنظام الحاكم هو الذي يسيرها ويتحكم فيها، فكيف برجل دين وبوقت قياسي قصير جداً (1992–1999) أن يحصل على هذه المكانة في المجتمع العراقي، ويكون ند للحكومة، وهو بينها ولم يكن خارج العراق، والمعلوم للجميع كيف يتعامل هذا النظام مع من يشك في ولائه له، لذا أصبح أمل الشعب العراقي في الخلاص من واقعه المرير، ومحل شبه بالنسبة للوسط الحوزوي سواء كانت داخل العراق أو خارجه، ولم يستطع اثبات حقانيته والتخلص من الشبه التي التصقت به حتى جاءت عملية الاغتيال.

إشكالية الدراسة:

تعد حادثة اغتيال السيد الصدر الثاني من الأحداث المهمة في تاريخ العراق المعاصر، وذلك لما احدثته من اضطرابات وصدى سواء داخل العراق او خارجه، ولما احدثه السيد محمد صادق الصدر من ثورة سواء في الناحية الدينية أو الاجتماعية والسياسية.

منهجية الدراسة:

سارت الدراسة وفق المنهج الوصفي التاريخي التحليلي، استخدم المنهج التاريخي في الاعتماد على المعلومات التي ذكرتها الصحف المعاصرة للحدث، بينما استخدمنا المنهج الوصفي في التعليق والتحليل على بعض الاحداث التي كان للدراسة لها رأي فيها.

اهمية الدراسة:

ضجت الصحافة العربية والعالمية بحادثة اغتيال السيد محمد محمد صادق الصدر، وذلك لما كان لوضع العراق آنذاك، حيث كانت الاضواء موجهة إليه لعدة أمور منها: مخلفات دخول العراق للكويت عام 1991، والحصار الاقتصادي المفروض عليه، فضلاً عن نشاط المعارضة التي أصبحت تتخذ من السخط العالمي ضد النظام العراقي الحاكم وتسليط الأضواء عليه على أنه نظام جائر دكتاتوري ينتهك حقوق الانسان، فضلاً عن الاصوات المتعالية التي تطالب بسقوط ذلك النظام، وتتخذ كل حدث في العراق بمأخذ الجدية لصالحها، فضلاً عن مكانة السيد محمد الصدر في الاوساط العراقية وما له من تأثير، وما صاحب عملية الاغتيال من اضطرابات في الامن في معظم المحافظات

العراقية، كل هذه العوامل جعلت الحكومات والرأي العام العربي والعالمي يسلط الضوء على حادثة الاغتيال.

اسباب اختيار الدراسة:

توجهت اصابع الاتهام في حادثة الاغتيال إلى جهات عدة الجهة الأولى وهي الجهة التي اجتمعت الادلة على أنها هي الجهة الفاعلة وهي الحكومة العراقية كما سنبين ذلك، والجهة الثانية فهي المعارضة العراقية التي كانت تتخذ من إيران مقراً لها، والجهة الثالثة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك لا ننسى جهة إيران، أن كل الجهات التي اتهمت في الاغتيال لا بد أن يكون هناك اسباب دعت إلى توجيه الاتهام إليها، لذا سوف نتناول الجهات مع ذكر الاسباب، ومن وراء الاتهام، ولماذا؟، لا يفوتنا أن نذكر أن الجهات المتهمة بالاغتيال واسباب اتهامها والجهات التي تقف وراء الاتهام كلها من الصحف المعاصرة للحدث.

مصادر جمع المعلومات:

وسيقتصر موضوع الدراسة على الاخبار الواردة في الصحف التي استطعنا العثور عليها مثل القبس الكويتية والحياة اللندنية والاهرام المصرية والاتحاد الاماراتية والنهار اللبنانية وغيرها من الصحف، وقد تكون هناك العديد من الصحف التي تناولت الموضوع لكن لم نذكرها لتشابه الاخبار الواردة، أو لم نفلح في العثور على بعضها، فضلاً عن بعض الكتب مثل كتاب عادل رؤوف "محمد محمد صادق الصدر مرجعية الميدان" كما لا يفوتنا أن نذكر أن حادث الاغتيال حدثت في يوم الجمعة الموافق 19 شباط عام 1999 إلا أن بسبب التكتم الذي رافق الحدث لم يعلم ولم يعلن عن الحادث إلا في 21 شباط من العام نفسه.

هيكل البحث:

- المبحث الأول: الاتهامات التي وجهة إلى الحكومة العراقية في حادثة الاغتيال.
- المبحث الثاني: الاتهامات الموجهة إلى الولايات المتحدة.
- المبحث الثالث: ردود الأفعال نحو اغتيال الصدر.
- الخاتمة.

المبحث الأول: الاتهامات الموجهة إلى الحكومة العراقية

قبل الخوض في الاتهامات لا بد من تسليط الضوء على حادثة الاغتيال وكيف تمت عملية الاغتيال، اغتيل السيد محمد محمد صادق الصدر مع نجليه مصطفى ومؤمل في الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الجمعة 3 ذي القعدة 1419هـ 19 شباط 1999م، حيث شهدت مدينة النجف

الاشرف على غير عادتها من انتشار للقوات العسكرية في كل مكان، وعند السؤال عن سبب تواجد القوات العسكرية قيل هو يوم تحتفل فيه المدينة رسمياً تحت اسم "**يوم المحافظة**"، وبعد إقامة السيد محمد الصدر صلاة المغرب والعشاء في حرم الامام علي (ع) كان يقيم مجلس عزاء في البراني كل جمعة، وبعد الانتهاء من ذلك توجه مع ولديه إلى داره، وفي تقاطع ساحة ثورة العشرين تصدت له سيارة وامطرت سيارة السيد محمد الصدر بوابل من الرصاص فاصطدمت سيارته في شجرة كانت على الرصيف بالقرب من جامعة الصدر، وعند خروج الطلاب على صوت الرصاص وجدوا سيارة السيد الصدر ونجليه وشاهدوا ثلاثة مسلحين يركبون السيارة وانطلقوا بسرعة فائقة باتجاه كربلاء[1].

وجهت الاتهامات بعد حادثة الاغتيال إلى الحكومة العراقية لعدة اسباب من أهمها الصراع الطويل بين النظام العراقي والمرجعية بصورة عامة وعائلة آل الصدر بصورة خاصة، فضلاً عن طبيعة النظام الحاكم آنذاك الذي يستخدم التصفية لكل من لم يوافقه الرأي، لذى كانت الحكومة العراقية المتهم الأول في اغتيال السيد محمد محمد صادق الصدر[2]، وذلك بسب الأدلة التي كانت تشير إليها آنذاك، وفي مقدمة هذه الأدلة، وكإطار تاريخي سوف نبدأ بتاريخ وصول صدام حسين[3] إلى الحكم عام 1979، حيث قام بإعدام السيد محمد باقر الصدر[4]، وأخته بنت الهدى في عام

1 صالح عباس ناصر، الدور السياسي للسيد محمد محمد صادق الصدر في تاريخ العراق المعاصر 1991–1999، بحث منشور، مجلة أهل البيت، العدد 20، 2016، ص457.

2 ولد في النجف عام 1943، والده محمد صادق الصدر احد فضلاء الحوزة، وكان جده لأمه احد مراجع النجف وهو الشيخ محمد رضا آل ياسين، ارتدى العمة وهو ابن الحادية عشر بعد تركه الدراسة الحكومية للخامس ابتدائي وبدأ بالدرس الحوزوي، التحق بكلية منتدى النشر التي هي كلية الفقه فيما بعد عام 1957 وتخرج منها عام 1964، بعد تخرجه من كلية الفقه بدأ بدراسة البحث الخارج، وكان من ابرز اساتذته السيد محمد باقر الصدر ، وفي عام 1978حصل اليقين باجتهاده، تصدى للمرجعية بعد وفاة السيد ابو القاسم الخوئي عام 1992، احيى شعيرة صلاة الجمعة للمذهب الشيعي في العراق، اغتيل مع ولديه بعد رجوعه من صلاة المغرب في مقام الأمام علي (ع) المصادف الجمعة 3 ذو القعدة 1419هـ/ 19 شباط 1999. ينظر: مواعظ ولقاءات آية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر، دار ومكتبة البصائر، النجف الأشرف، 2013؛ لجنة احياء الذكرى الأولى لشهادة السيد محمد الصدر، رجل الفكر والميدان، (د. م) 2001.

3 صدام حسين: ولد في 24 نيسان عام 1937 في العوجة أحدى قرى محافظة تكريت، وهو ابن عائلة تمتهن الزراعة، انتمى إلى حزب البعث العربي في عام 1956، اشترك في عملية فاشلة نفذها الحزب لاغتيال عبد الكريم قاسم، وفي عام 1961 أصبح مشرفاً على التنظيم العسكري لحزب البعث، وقد أصبح حزب البعث هو الحزب الحاكم في العراق عام 1968، وقد كان صدام حسين على رأس المجموعة التي اقتحمت القصر الذي انهت حكم عبد الرحمن عارف، وفي عام 1969 أُصبح نائباً للرئيس احمد حسن البكر الأمر الذي زاد من نفوذ صدام حسين، وفي عام 1979 أصبح رئيساً للعراق واستمر لغاية عام 2003، اعدم في 30 كانون الأول 2006. ينظر: خليل الدليمي، صدام حسين من الزنزانة الأمريكية: هذا ما حدث، شركة المنبر، الخرطوم، 2009.

4 محمد باقر الصدر: ولد في الكاظمية في 25 ذي القعدة 1353هـ 1935م، وهو السيد محمد باقر بن السيد حيدر بن إسماعيل بن صدر الدين بن صالح بن محمد بن إبراهيم شرف الدين بن زين العابدين بن علي نور الدين بن حسين بن محمد بن حسين بن علي بن محمد بن تاج الدين بن محمد بن عبد الله بن احمد بن حمزة بن سعد الله بن محمد بن علي بن عبد الله

1980، اي بعد عام من وصوله إلى الحكم، وكذلك قام في عام 1988 باغتيال السيد مهدي الحكيم[1]، وفي عام 1998 قام بعمليات اغتيال منظمة لمرجعين من مراجع الشيعة في النجف وهما علي الغروي[2] ومرتضى البروجردي[3]، الأمر الذي يعد محاولة لاضطهاد الشيعة وتركها بلا قيادة.

لذا سنتطرق إلى أهم النقاط الأساسية التي ادت إلى اتهام الحكومة العراقية بعملية اغتيال السيد محمد صادق الصدر:

أولا: صراع آل الصدر والسلطة

ورث السيد محمد محمد صادق الصدر العداء مع الحكومة العراقية بسبب قرابته من السيد محمد باقر الصدر كونهم كانوا من عائلة واحد، وبطبيعة الحال انتقل العداء إلى محمد الصدر، ووضع تحت الإقامة الجبرية، وتعرض للمضايقات الشديدة من قبل النظام الحاكم، حتى يذكر أنه لا يخرج من البيت في الشهر إلا مرة واحدة، وفي هذه المرحلة عاش منقطع عن المجتمع[4].

بقى محمد الصدر على هذا الحال حتى عام 1992، فبعد رحيل السيد أبو القاسم الخوئي فرغت الحوزة العلمية من الزعامة، وكان لا بد لها من قيادة، فأصبح محمد الصدر أمام خيارين، أما أن يستمر في عزلته ويتحمل ذنب الأمة كونه لم يؤدي واجبه تجاه المجتمع بصفته مرجع مجتهد، بمعنى ترك المجتمع في الوقت الذي كان بحاجة إليه، فضلاً عن انتقال المدارس الحوزوية في النجف

بن محمد بن طاهر بن الحسين بن موسى بن ابراهيم المرتضى بن الإمام موسى بن جعفر، انتقل مع العائلة إلى النجف في عام 1365هـ، بدأ الدراسة الحوزوية وهو ابن الاثنا عشر عام، ومن مؤلفاه المشهورة "فلسفتنا" و"اقتصادنا"، تعرض إلى العديد من محاولات الاغتيال وأعتقل عدة مرات من قبل النظام الحاكم آنذاك، وكان الاعتقال الأخير في 5 نيسان عام 1980، واعدم في 9 نيسان عام 1990.ينظر: محمد رضا النعماني، الشهيد الصدر سنوات المحنة وأيام الحصار، إيران، ط2، 1997.

1 مهدي الحكيم: ولد في مدينة النجف 1353هـ علم 1935م، وهو السيد مهدي بن محسن بن مهدي بن صالح بن أحمد بن محمود بن السيد ابراهيم الطيب يرجع نسبه إلى الإمام الحسن بن علي (ع)، وهو ابن أحد مراجع النجف السيد محسن الحكيم، وسار مسرى العائلة في الاهتمام بالعلوم الدينية، هاجر العراق عام 1969 بسبب مواقفه السياسية المعارضة، وهو أحد مؤسسي حزب الدعوة عام 1958، وكان قد تعرض لعدة محاولات اغتيال بسبب مواقفه السياسية كان أخرها التي نجحت في السودان، ففي أثناء دعوى لحضور المؤتمر الاسلامي في الخرطوم اغتيل في كانون الثاني عام 1988.عمار ياسر، المصدر السابق.

2 علي الغروي: هو علي بن أسد الله الحاج حسن التبريزي الغروي، ولد في تبريز عام 1349هـ، انهى المقدمات في بلده ودرس السطوح في قم ثم أنتقل إلى النجف لإكمال الدراسة وحضر البحث الخارج عند السيد الخوئي، اعلن اجتهاده واصدر رسالته العملية لتقليده بعد موت الخوئي، اغتيل في 25 صفر 1419هـ 19 حزيران عام 1998. ينظر: محمد الغروي، مع علماء النجف الأشرف، دار الثقلين، بيروت، (د.ت)، ص536_537.

3 مرتضى البروجردي: هو مرتضى بن علي محمد النجفي، ولد عام 1348هـ في النجف الأشرف، درس المقدمات في النجف، أصبح مرجعاً بعد السيد الخوئي، اغتيل في النجف في الخميس 19 ذي الحجة 1419هـ 16 نيسان 1998م. ينظر: محمد الغروي، المصدر السابق، ص576_577.

4 مواعظ ولقاءات آية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر، دار ومكتبة البصائر، النجف الأشرف، 2013، ص24.

إلى الوقف التابع للحكومة وهذا يعني أن تصبح المؤسسة الحوزوية جزء من الحكومة وهي التي تتحكم فيها، وإما الخيار الثاني وهو أن يتصدى ويقود الحوزة وبهذا عليه أن يستعد لهذه المرحلة التي تتسم بكثرة الاعداء[1].

بدأ التصادم يظهر للعلن بين السيد محمد صادق الصدر وبين النظام الحاكم بعد أن أصبح زعيم للحوزة العلمية، لكن قبل أن نستمر في عرض مراحل الصراع لا بد من تسليط الضوء على نقطة مفصلية ظهرت آنذاك وهو أتهام محمد الصدر بأنه مرجع السلطة، بمعنى آخر أن السلطة هي من اختارت محمد الصدر زعيماً للشيعة للسيطرة على الحوزة العلمية؟ " السلطات العراقية عينت الصدر مرجعاً اعلى بعد وفاة سلفه ابو القاسم الخوئي في 1992 في النجف"[2]، " حاول الايحاء للعامة أن السيد محمد الصدر هو مرجع السلطة للتقليل من شأنه لأن إعلان مثل هذا الأمر يثير حساسية الناس ونفورهم"[3]، وفي تصريح لمجيد الخوئي لصحيفة الحياة في 24 نيسان 1998 " **ان اغتيال بروجردي تم في إطار تصفية المنافسين المحتملين لمرشح السلطة مرجعيا دينيا اعلى، وان مرشح السلطة هو محمد الصدر**"[4]، ويرى مجيد الخوئي أن محمد الصدر" **متعاون مع السلطة التي تستغل اسم عائلة الصدر لفرضه مرجعا مع أنه غير مؤهل لذلك**"[5]، "**فإذا كان النظام يتظاهر بدعمه للسيد محمد الصدر لأغراض معروفة فما ذنب السيد في ذلك. ونحن أبناء العراق نتذكر جيداً أن اجهزة النظام في عام 1970 وبعد وفاة المرجع السيد محسن الحكيم تظاهرت بدعم السيد الخوئي. فهل يعني ذلك أنه كان مرشح السلطة آنذاك**"[6].

للجواب عن ذلك لا بد أن نرجع إلى سيرة السيد محمد محمد صادق الصد وعلاقته مع السلطة الحاكمة، وكما ذكرنا بعد اعدام السيد محمد باقر الصدر فرضت اقامة جبرية على السيد محمد الصدر، وفي الانتفاضة الشعبانية عام 1991 كان للسيد محمد الصدر دوراً بارزاً وتذكر المصادر أنه أصبح قائدها، وأعلن ذلك من مقام الامام علي الذي كان يعد مقر الانتفاضة، فضلاً عن اعتقاله مع اولاده على أثر ذلك، ومن جهة أخرى فقد كان السيد محمد الصدر معروف النسب ومن عائلة معروفة بالعداء مع السلطة العراقية الحاكمة، ويمكن ان نستخلص أن هذه الاشاعة والتهمة التي الصقت في السيد محمد الصدر تعد مرحلة من مراحل الصراع غايتها هو ابعاد المجتمع عنه، وذلك

1 مواعظ ولقاءات، ص25-26.

(2) الاتحاد الاماراتية، العدد 8632، 21 شباط 1999.

(3) نقلا عن: عادل رؤوف، مرجعية الميدان، المركز العراقي الإعلامي والدراسات، ط8، 2005، ص256، نقلا عن صحيفة الموقف، العدد 190، 25 شباط 1999.

(4) الحياة، العدد 12834، 24 نيسان 1998.

(5) الحياة، العدد 12834، 24 نيسان 1998.

(6) احمد جابر، المرجعية في العراق، الحياة، العدد 12868، 28 ايار 1998.

لأن النظام الحاكم على يقين أنه لا يجتمع مع المرجعية، فعند تقريبهم لرجل الدين فهذا يعني نفور المجتمع عنه لذى حاولوا تقريب السيد محمد الصدر[1].

واكمالاً لهذا المشروع وبعد أن أصبحت المدارس الحوزوية بيد السيد محمد الصدر، وأصبح مسؤول عن إقامة طلاب الحوزة الأجانب الذي يدرسون في مدارس النجف، فضلاً عن اعفاء طلاب الحوزة العراقيين من التجنيد الإلزامي "**كان مراجع النجف هم المسؤولون عن المدارس والإقامات، وكذلك التجنيد**"، إما بخصوص التجنيد الإلزامي فقد كان طالب الحوزة معفي منها، بتنسيق بين المرجع والسلطات الحاكمة لكن سرعان ما أنكشف الأمر في تلك الامتيازات، حينما ارادت الحكومة ابقاء احد الطلاب في الوقت الذي رفض السيد محمد الصدر تجديد الإقامة له بقي في النجف ولم يسافر وتدخلت الحكومة لإبقائه، أما فيما يخص المدارس كذلك سحبت منه بعض المدارس بقرار قضائي بعد أن طالبت أحدى البيوتات الحوزوية بأحقيتها، "قرر النظام العمل على تحجيم مرجعية السيد الصدر بكل الوسائل فسحب منه حق التأييد لطلبة الحوزة العلمية لغير العراقيين في النجف الأشرف للحصول على الاقامة"[2]، والأمر الأخر الذي يصب في المشروع الحكومي لإسقاط السيد محمد الصدر مسألة المؤلفات، ففي الوقت الذي كانت المؤلفات الدينية والشيعية بالخصوص محضورة من التداول، ويتعرض كل من يجدون لديه مثل هذه المؤلفات للمسألة والسجن، كانت مؤلفات السيد محمد الصدر متداولة ويسمح فيها، ويتم طباعتها داخل العراق، رغم الرقابة الطباعية، كل هذه التسهيلات كانت الغاية واحدة وهي زرع الشكوك لدى الحوزة والمجتمع بأن السيد محمد الصدر هو مرجع الحكومة لإسقاطه، وفعلاً نجحت السلطات العراقية في ذلك، ولم يستطع السيد محمد الصدر التخلص من الشبهات التي ألصقت به إلا بدمائه التي برهنت أن كل تلك كانت مجرد اشاعات ومن الاعيب الحكومة المكشوفة[3].

المرحلة الأخيرة من الصراع بدأت بإقامة صلاة الجمعة، بعد أن فشلت السلطة الحاكمة في مساعيها السابقة للتخلص من السيد محمد الصدر مجتمعياً، وأصبح له نفوذ سواء داخل الحوزة أو في المجتمع، وأصبحت كلمته مسموعة في تلك الأوساط ولها أثرها وبدأت كلماته تمس النظام الحاكم من خلال فتاواه التي تعد تحدياً للسلطة مثل اطلاق تسمية "منافقي خلق على مجاهدي خلق" المنظمة الموالية للسلطات العراقية، فضلاً عن مباركته للعمليات العسكرية ضد السلطات العراقية، ثم جاءت صلاة الجمعة والتي كانت بمثابة منصة للمعارضة تطرق فيها لسلبيات السلطة العراقية، وأصبح

1 صالح عباس ناصر، الدور السياسي للسيد محمد محمد صادق الصدر في تاريخ العراق المعاصر (1991–1999)، بحث منشور، مجلة أهل البيت، العدد20، ص437–438.

(2) نقلاً عن: عادل رؤوف، ص256، نقلا عن صحيفة الموقف، العدد 190، 25 شباط 1999.

3 مواعظ ولقاءات، ص39.

يعمل على تصحح النظام من خلال انتقاداته واستنكاراته من على منبر الجمعة "أن تحول مرجعية آية الله العظمى محمد صادق الصدر إلى موقع جماهيري بين فئات أبناء الشعب العراقي جعل السلطات العراقية تشعر بالضيق وعدم الأرتياح من صلاة الجمعة بمسجد الكوفة"[1]، " بدأ الصدر يمس الخطوط الحمراء التي وضعتها السلطة، وأنتقل في انتقاداته التي يطلقها بحدة إلى ممارسات النظام وأصبحت خطب صلاة الجمعة التي يقيمها ومعه وكلائه مصدر خطر على السلطة وظاهرة لافتة افتقدها العراق"[2]، اشار محمد حسين فضل الله في كلمة القاها في مجلس الفاتحة على روح محمد الصدر في حوزة المرتضى في دمشق: "أن الصدر في ممارسته الثورية في صلاة الجمعة التي استطاعت أن تكون المتنفس للكلمة الدينية والموعظة الاسلامية...، وقد لاحظنا في الآونة الأخيرة كيف بدأ يخرج عن الطريق ويتكلم بكلمات فيها المعارضة وفيها الكثير من النقد للسلطة"[3]، "راح بعد اقامة صلاة الجمعة ينشر افكاره منتقداً الأوضاع الداخلية، وموجهاً اتهامات علنية إلى الحكومة"[4].

أصبحت الحكومة العراقية تشعر بالقلق ويتزايد ذلك القلق في كل جمعة حتى عدت السيد محمد الصدر عدوها الذي لا بد من التخلص منه لأنه يهدد النظام برمته، وبقائه تقصر مدة حكمها، لذى حاولت أن تمنع صلاة الجمعة بعدة طرق منها: اعتقال خطباء الجمعة، ووكلاء السيد محمد الصدر في المحافظات، فضلاً عن تضييق الخناق على المصلين عن طريق عرقلة وصولهم إلى صلاة الجمعة، "حاولت السلطة قطع الطرق المؤدية إلى المساجد التي تقام فيها صلاة الجمعة وخطبتيها، وقطع الكهرباء عنها لكن المصلين كانوا يلجاون إلى المولدات الكهربائية ومكبرات الصوت ويقيمون الصلاة في تحد واضح ومتصاعد"[5]،

واستدعى السيد محمد الصدر إلى مكتب مدير الأمن العام، ثم التقى مدير جهاز الاستخبارات، واوضحت المصادر أن الأثنين ابلغاه بأن يلتزم بثلاثة شروط لن يسمح له تجاوزها مستقبلاً(وأول هذه الشروط هو الامتناع عن صلاة الجمعة)، وهي: "التراجع عن فتواه بالزامية صلاة الجمعة للشيعة، واعتبار خطبتها بمثابة رسالة يتم من خلالها توجيه انتقادات إلى الحكومة وسياساتها الداخلية"[6]، " طلب النظام منه أن يقلص الحضور لصلاة الجمعة ومنع الصلاة خارج المسجد وحصرها بداخل

(1) الشرق الاوسط، العدد 7392، 23 شباط 1999.
(2) سالم شكور، محمد الصدر، من هو؟ ولماذا قتل؟، النهار، العدد 20284، 25 شباط 1999.
(3) الحياة، العدد 13135، 22 شباط 1999.
(4) فائق الشيخ علي، لماذا استبدل الصدر الرداء الأبيض بعباءته السوداء؟، الحياة، العدد13137، 24 شباط 1999.
(5) الحياة، العدد 12142، 1 اذار 1999.
(6) الحياة، العدد 13135، 22 شباط 1999.

صحن المسجد لكنه رفض ذلك واستنكره علناً في الخطبة التالية توبيخاً إلى موظفي الدولة الذين ضيقوا على الزائرين والمصلين"[1].

وبعد فشل الحكومة العراقية في مساعيها السابقة أخذوا يصعدون في ضغوطهم فطلبوا من السيد محمد الصدر إلغاء صلاة الجمعة، وبعد رفضه أخذوا يهددونه بوجوب إلغائها لأنها تعرض حياته للخطر "وتطورت المواجهة حيث توجه إلى الصدر رافع دحام التكريتي مدير المخابرات العام وطاهر حويش التكريتي مدير الأمن العام وطلبا منه منع صلاة الجمعة فرفض، ثم تطور الأمر فتوجهت إلى مسجد الكوفة قوة تضم افواجاً من الجيش ورجال الأمن يقودها محمد حمزة الزبيدي الحاكم العسكري للمنطقة الوسطى وعضو القيادة القطرية والمسؤول عن حزب البعث في الفرات الأوسط وهو مشهور بدوره في قمع انتفاضة عام 1991، وطلب الزبيدي من الصدر منع الصلاة، وحاول منعه بالقوة فامر الناس بالثبات، وإقامة الصلاة وعدم مغادرة المسجد فأقيمت الصلاة وانطلقت الهتافات مع خطبة الجمعة التي القاها من على منبر مسجد الكوفة، وحدثت اشتباكات مع قوات الجيش التي انسحبت"[2].

يذكر جيمس فولي المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية "أن الصدر منع من امامة صلاة الجمعة وأنه تعرض للاستجواب والتهديد من جانب جهاز الأمن العراقي"[3]، "أن السلطات العراقية منعت قبل اسبوعين الصدر من أن يؤم صلاة الجمعة في مسجد الكوفة في النجف بحجة أن المسجد يحتاج إلى ترميم موضحاً أن الصلاة كانت تجذب نحو مئة ألف مصل ولذا فأن النظام الذي لا يحبذ هذا النوع من التجمعات الدينية حاول منع الصدر من مواصلة خطبته"[4]، " وآية الله العظمى محمد الصدر كان رمزاً اسلامياً تعرض لتهديدات من السلطة التي منعته من أن يؤم صلاة الجمعة واعتقلت قبل ايام وكيله في الناصرية الشيخ أوس مما ادى آنذاك إلى صدامات اسفرت عن قتلى"[5].

وأتهم بيان منظمة العمل الاسلامي بزعامة السيد محمد تقي المدرسي "أن اغتيال الشهيد الصدر بسبب رفضه التزام قرار الحاكم العسكري لمنطقة الفرات الاوسط السيد محمد حمزة الزبيدي عضو مجلس قيادة الثورة العراقي عدم اقامة صلاة الجمعة في مسجد الكوفة"[6].

(1) الحياة، العدد 12142، 1 أذار 1999.
(2) الحياة، العدد 12142، 1 اذار 1999.
(3) الاهرام، العدد 40988، 25 شباط 1999.
(4) النهار، العدد 20281، 22 شباط 1999.
(5) الحياة، العدد 13135، 22 شباط 1999.
(6) المصدر نفسه.

رغم فشلهم، لكنهم لم يهدئوا إلا بإلغائها فوضعوا السيد محمد الصدر في الإقامة الجبرية في منزلة، وأن خرج يتحمل كافة المسؤوليات، لكنه لم يأبه لهم واستمر في إقامة صلاة الجمعة، وبعد أن شعروا أن الطريق مسدود في إلغاء صلاة الجمعة مع وجود السيد محمد الصدر فكروا في التخلص منه فاستخدموا الأسلوب المعروف للحزب الحاكم والسلطة العراقية في القضاء على من يهددهم، وفي 12 شباط 1999 طلب السيد محمد الصدر في صلاة الجمعة الافراج عن المعتقلين وإلا اصدر امر لأئمة الجمعة بالحديث عن اعتقالهم والطلب من المصلين التحرك للأفراج عنهم، وأنتقد منع السير إلى كربلاء وعده عملاً ضد الاستعمار والحصار، وبعد هذا الخطبة اتصل صدام حسين بالصدر هاتفياً وطلب منه منع التحرك فرفض فصدر امر بوضعه في الاقامة الاجبارية، واعتقل وكلائه في المدن العراقية حتى خرق السيد محمد الصدر امر الاقامة الاجبارية مع ولديه في 19 شباط 1999، فاطلقت عليه النار، وقال شهود عيان أن ابنيه قتلا في الحال ونقل هو إلى المستشفى وترك ينزف حتى الموت وطلب من عائلته دفنه من دون تشييع[1].

ثانياً: القضاء على قادة الحوزة

هناك من يرى أن حادثة الاغتيال تذهب إلى ابعد من عملية اغتيال مرجع وهو تجريد الشيعة من قادتها، وجاءت ضمن خطة الغاية منها هو القضاء على قادة الحوزة، وتفريغ المؤسسة الدينية الشيعية من قادتها، وتتم تلك العملية من خلال سلسلة من الاغتيالات، وهو الاسلوب الذي يستخدمه النظام الحاكم ضد خصومه، وهذا ما تؤكده البيانات والاستنكارات التي نقلتها الصحف المعاصرة آنذاك استنكاراً على الحادث.

صرحت المعارضة العراقية وقادتها الشيعية علناً بأنها: "خطة غير مكشوفة للقضاء على الحوزة الدينية في العراق"[2]، وأعتبر رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق السيد محمد باقر الحكيم[3] في تصريح لوكالة فرانس برس: "أن هذه الجريمة الجديدة تندرج في إطار خطة واسعة

(1) المصدر نفسه.

(2) الاتحاد (الاماراتية)، العدد 8632، 21 شباط 1999.

3 محمد باقر الحكيم: ولد محمد باقر الحكيم في مدينة النجف الاشرف في عام 1939م، ينتهي نسب محمد باقر الحكيم بإحدى وثلاثين واسطة إلى الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، انضم إلى حزب الدعوة في بداياته إلا أنه ترك الحزب عام 1960، أسس جماعة العلماء المجاهدين في العراق عام 1980، ثم اسس في طهران في عام 1981 مكتب الثورة الاسلامية في العراق ثم في عام 1982 المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق، رجع إلى العراق بعد سقوط النظام الحاكم في عام 2003، اغتيل في انفجار بعد اتمامه صلاة الجمعة في الأول من شهر رجب 1424هـ / 29 آب 2003. ينظر: سلام خسرو جوامير، محمد باقر الحكيم دراسة تاريخية في دوره الفكري والسياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2006.

ينفذها نظام صدام حسين للقضاء على رجال الدين الشيعة"[1]، وفي تصريح له لصحيفة الحياة اشار إلى عمليات اغتيال كبار المراجع وعلماء الدين في العراق[2].

وفي بيان للسيد محمد بحر العلوم[3] دعا فيه المنظمات العالمية والعربية والاسلامية للعمل لكبح جماح النظام العراقي جاء فيه: " أن نظام صدام حسين يواصل تنفيذ مخططه الأجرامي في تفتيت كيان جامعة النجف الدينية، من خلال مسلسل الاغتيالات والتصفيات لمراجع وعلماء الدين في العراق"[4]، كما أكد "أن النظام وضع خطة لتصفية علماء الشيعية في النجف أكبر مركز ديني للشيعة العراقيين، وخلال عام قتل ثلاثة من علماء الشيعة كما نجا رابع من محاولة اغتيال، وأن النظام الذي تتكون غالبيته من السنة كان وراء هذه العمليات"[5].

وفي بيان للحزب الشيوعي العراقي[6] ندد بحادثة الاغتيال، وأعتبر المكتب السياسي للحزب "أن الحادث يأتي كجزء من مسلسل الإرهاب الشامل الذي لا تكف السلطة الدموية عن تصعيده"[7].

كما ذكر السيد حسين الصدر[8] عميد المعهد الاسلامي في لندن أن: "الاغتيال حلقة جديدة في مسلسل التصفيات الدموية التي شرع فيها النظام منذ أعوام الأمام الشهيد محمد باقر الصدر عام

(1) الرأي (الأردن)، العدد 10393، 21 شباط 1999؛ القبس، العدد 9223، 21 شباط 1999.

(2) الحياة اللندنية، 13134، 21 شباط 1999.

3 محمد بحر العلوم: ولد في النجف الأشرف في عام 1927، هو محمد ابن السيد علي بحر العلوم، تلقى الدراسة الحوزوية في النجف، كما أنه نال الشهادة الجامعية من كلية الفقه، والماجستير من جامعة طهران، والدكتوراه من جامعة القاهرة بالفقه، ارغم على مغادرة العراق عام 1969، استقر في لندن عام 1980، من مؤسسي جامعة الكوفة وعضو في جمعية العتبات المقدسة، وفي عام 1981 شارك في تأسيس المركز الاسلامي لأهل البي في لندن، شارك في مؤتمر المعارضة في بيروت عام 1991، بعد سقوط النظام العراقي عام 2003 عين في مجلس الحكم المؤقت وأول رئيس للمجلس، توفي في 7 نيسان عام 2015. عبد ناصر العامري، مهدي الحكيم سيرته وأثره السياسي والفكري والاجتماعي 1935_1988، رسالة ماجستير غير منشورة، سانت كليمنس الأهلية العراقية، 2009، ص54_55.

(4) الشرق الأوسط، العدد 7392، 23 شباط 1999؛ القبس، العدد 9225، 23 شباط 1999.

(5) الرأي، العدد 10395، 23 شباط 1999.

6 الحزب الشيوعي العراقي: وهو أحد الاحزاب اليسارية في العراق، والذي حدد في بيان نشر في 31 آذار 1934، أهداف الحزب السياسية ونظامه الداخلي، وقد اعتبر هذا التاريخ هو بداية الحزب الشيوعي في العراق، لعب دوراً كبير في تاريخ العراق المعاصر. ينظر: سيف عدنان أرحيم القيسي، الحزب الشيوعي العراقي ودوره في الحركة الوطنية العراقية 1949 _1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب/ جامعة بغداد، 2010.

(7) الشرق الأوسط، العدد 7391، 22 شباط 1999.

8 حسين الصدر: ولد في مدينة الكاظمية عام 1364هجرية/1945م في بيت علم ودين وأدب، اكمل كلية الحقوق بجامعة بغداد عام 1966–1967، التحق بالحوزة العلمية في النجف الاشرف في العام نفسه، اضطر لمغادرة العراق عام 1979 بعد أنْ سجن وعذب، وكان من رموز المعارضة العراقية للنظام البعثي، عاد إلى العراق بعد سقوط النظام عام 2003، وقام بتأسيس العديد من المؤسسات مثل المؤسسة الرسالية في الكاظمية ومؤسسة آهل البيت(ع) في الشام، والمعهد الإسلامي في لندن،

1980، ثم الأمام مهدي الحكيم عام 1987 في الخرطوم، ومن ثم البروجردي وعلي الغروي في العام الماضي"[1].

كما وصفت الجالية العراقية في العاصمة الاردنية عمان اغتيال آية الله العظمى محمد صادق الصدر بالجريمة وأتهمت السلطة العراقية فيها: "أن جريمة اغتيال الصدر تضاف إلى جرائم بغداد في اغتيال آية الله الغروي والبروجردي في العام الماضي"[2]. كما ذكرت مصادر أخرى اتهمت السلطات العراقية باغتيال الصدر بعض العوامل وذكرت بـ" اغتيال آية الله البروجردي في النجف وآية الله الغروي ومحمد تقي الخوئي[3] والاعتداء على منزل آية الله السيستاني[4] وعلى منزل آية الله النجف[5] في هجوم فاشل قتل خلاله المهاجم بانفجار القنبلة التي كان يحملها"[6].

وعلى الصعيد الدولي هناك بعض الجهات التي رجحت إلى ما آلت إليه المعارضة، واعتبرت حادثة الاغتيال من ضمن سلسلة عمليات الاغتيال السابقة:

الولايات المتحدة الأمريكية، كما دانت ادارة الرئيس بيل كلينتون (William Jefferson) Clinton اغتيال الصدر واثنين من انجاله في النجف، ودعت الحكومة العراقية إلى التقيد بقرارات مجلس الأمن خصوصاً القرار 688[7] واحترام حقوق الشعب العراقي وحمايته، جاء ذلك في بيان

وأصدر عام 1995 جريدة (المنبر) في لندن ، وكانت من أبرز صحف المعارضة العراقية. ينظر: http://kitabat.biz/author.php.

(1) الشرق الأوسط، العدد 7391، 22 شباط 1999.

(2) الشرق الأوسط، العدد 7391، 22 شباط 1999.

3 محمد تقي الخوئي: ولد في عام 1958 في مدينة النجف الأشرف وهو أبن السيد ابو القاسم الخوئي، كان صاحب فكرة اقامة مؤسسة الخوئي الخيرية، والذي أصبح الامين العام لها حتى وفاته، كان له نفوذ كبير في الحوزة العلمية في النجف، توفي في 12 صفر 1415هـ/ 22 تموز 1994م، اثر حادث عند رجوعه من كربلاء إلى النجف، ويقال أن الحادث مفتعل ومدبر من قبل النظام. ينظر: مؤسسة الامام الخوئي الخيرية، السيد محمد تقي الخوئي 1958_1994، 1994.

4 السيستاني: هو السيد علي بن محمد باقر بن علي الحسيني السيستاني النجفي، ولد في خراسان في 9 ربيع الثاني 1349هـ –1930م. أشتهر بلقب السيستاني تبعاً لجده الأعلى السيد محمد الذي تعين في منصب (شيخ الإسلام) في سيستان في عهد السلطان حسين الصفوي، فأطلق لقب السيستاني على ذريته من بعده. لا يزال على قيد الحياة. ينظر: سلام خسرو، المصدر السابق، ص19.

(5) يقصد هنا الشيخ بشير الباكستاني الملقب ببشير النجفي: وهو بشير حسين صادق علي ولد عام 1942 في مدينة جالندهر من بلاد الهند، انتقل إلى النجف في عام 1965، تعرض للهجوم عليه بالقنابل اليدوية ليلة الجمعة إحدى ليالي القدر عام 1419هـ. ينظر: موقع المكتب المركزي لسماحة آية الله بشير حسين النجفي على الموقع التالي 13 ايلول 2020. http://www.alnajafy.com.

(6) الحياة اللندنية، العدد13134، 21 شباط 1999.

7 قرار 688: قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 688، الصادر في 5 نيسان 1991، إذ دان القمع السياسي للشعب العراقي، بما في ذلك أولئك الموجودين في كردستان العراق، وطالب بأن يضع العراق، كمساهمة في إزالة الخطر الذي يتهدد

اصدرته وزارة الخارجية الأمريكية، وتابع البيان أن رجال الدين الشيعة ومصادر من المعارضة تحدثوا عن أن النظام في بغداد مسؤول عن الاغتيال، واضاف منذ العام 1991 كان السكان الشيعة في جنوب العراق ضحايا للاضطهاد الواسع الذي مارسه نظام الرئيس صدام حسين وازداد الاضطهاد منذ اغتيال اثنين من علماء الدين الشيعة الصيف الماضي[1]، كما اشارت إلى ذلك صحيفة لوموند الفرنسية: " أن حادث اغتيال الصدر جاء ضمن سلسلة طويلة من عمليات الاغتيال،... أنها من صنع النظام العراقي"[2]، ويقصد بالسلسلة هنا ما اشرنا إليه من أن النظام العراقي كان له يد في الاغتيالات السابقة.

لبنان، فقد اعتبر النائب حسين ينيم " أن استشهاد المرجع الديني هو حلقة في سلسلة اغتيالات علماء ومراجع دينيين في النجف الأشرف، وأننا إذ نستنكر هذه الجريمة وما سبقها من جرائم مماثلة"[3]، كما اجتمع النائب محمد عبد الحميد بيضون في مبنى البرلمان اللبناني مع وفد من ابناء الجالية العراقية المعارضين المقيمين في لبنان، وأوضح الوفد أن عملية اغتيال الصدر وولديه تأتي في اطار مشروع منظم من النظام العراقي للقضاء على المعارضة العراقية[4].

وفي تصريح للسيد محمد حسين فضل الله[5]: "كان استنكار الناس شديد خاصة وأنه تم اغتيال شخصيتين دينيتين هما الشيخ مرتضى البروجوردي والشيخ ميرزا علي الغروي في عملية ليست بعيدة عن الاجهزة الموجودة في العراق"[6].

السلم والأمن، حداً للقمع، ويحترم الحقوق الإنسانية لشعبه. ينظر: القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في عام 1991 على الموقع التالي: https://shortest.link/l73N

(1) الحياة، العدد13136، 23 شباط 1999.

(2) صلاح النقيب، ماذا بعد اضطرابات الشيعة في العراق، الاهرام (مصر)، العدد 40990، 27 شباط 1999.

(3) النهار اللبنانية، العدد20282، 23 شباط 1999.

(4) الحياة، العدد 13136، 23 شباط 1999.

5 محمد حسين فضل الله: ولد في النجف 19 شعبان 1354هـ 1935م، هو السيد حسين بن عبد الرؤوف بن نجيب فضل الله يرجع نسبهم إلى الامام الحسن(ع)، سافر والده من لبنان إلى النجف لإكمال الدراسة الحوزوية فيها، درس في جمعية منتدى النشر (كلية الفقه لاحقاً) ثم انتقل إلى الحوزة في 1363هـ، استمر في الدراسة في النجف حتى عام 1385هـ 1966م عاد بعدها إلى لبنان مع والده، أسس المعهد الشرعي الاسلامي في لبنان لتدريس الفقه والعلوم الدينية، توفي اثر المرض في 4 تموز عام 2010. ينظر: سها محمد عيسى صيام، المرجع الديني محمد حسين فضل الله ومواقفه من قضايا العقيدة، كلية أصول الدين/ الجامعة الاسلامية_ غزة، 2015.

(6) الاتحاد، العدد 8633، 22 شباط 1999.

إيران، كما أثار اغتيال السيد محمد صادق الصدر وولديه موجة استنكار، ففي بيان وزع باسم مكتب مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي[1] فأنه حمل النظام العراقي المسؤولية عن الاغتيال[2] وربط بينه وبين عمليات الاغتيال السابقة لعلماء دين، كما ندد رئيس البرلمان الإيراني علي أكبر ناطق نوري باغتيال المراجع الدينية في العراق وحمل الحكومة العراقية المسؤولية عن اغتيال الصدر "أن الحوزة والعلماء والشعب في إيران منزعجون من استمرار مسلسل قتل المراجع وعلى الحكومة العراقية تقديم توضيح مقنع"[3].

ثالثا: تأثيرات الصدر المستقبلية

إن طبيعة النظام العراقي في التخلص من العوائق التي يحتمل أن تسبب له المشاكل في المستقبل رجحت إلى توحيه الاتهامات إليه، ففي الوقت الذي تجتمع فيه الجماهير حول محمد الصدر وأصبحت كلمته مسموعة من قبلها، فضلاً عن المصادمات التي حدثت بين الطرفين سواء كانت تلك الصدامات كلامية من خلال خطب صلاة الجمعة أم مصدامات فعلية على أرض الواقع[4] إلى جانب الاخبار المنتشرة بين المعارضة العراقية في الخارج والتي مفادها أن محمد الصدر يعمل على تكوين معارضة داخلية تعمل يد واحدة مع المعارضة في الخارج للإطاحة بالنظام الحاكم، عملت هذه العوامل مجتمعة على تكوين فكرة لدى السلطات العراقية أن محمد الصدر حتى لو كانت الأخبار الواردة مجرد اشاعات، فأنها تصبح في المستقبل القريب حقيقة وذلك بسبب الأحداث التي تشير إلى ذلك. "ترددت انباء أن الزعيم الشيعي كان قد أكتسب صفة أنه يبعث الميول القديمة لروح المعارضة الشيعية، وأنه يقوم بتكوين نواة معارضة سياسية بعيدة عن متناول النظام"[5]، فيما ذكر يوسف الخوئي: " أن الصدر أخذ يعارض الحكومة ولا شك أنها وراء اغتياله"[6].

---

1 علي خامنئي: هو علي جواد حسين، ولد في مشهد في 8 ايلول عام 1939، يعود نسبه إلى جده الأكبر من أبناء أحمد بن علي إلى الأمام السجاد زين العابدين(ع)، أهتم بالعلوم الدينية كما أنه محب للشعر والأدب والموسيقى، انتقل إلى النجف عام 1958 مع والده لإكمال دراسته الحوزوية ثم عاد إلى قم عام 1959، اعتقل عدة مرات في إيران، شارك في الثورة الاسلامية في إيران عام 1979، أصبح مرشداً للجمهورية الاسلامية بعد وفاة السيد الخميني في عام 1989، لا زال على قيد الحياة. ينظر: علي خامنئي من الثورة إلى الولي الفقيه، مركز الجزيرة للدراسات على الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/.

2 جمال الساريسي، ماذا تريد إيران من العراق؟!، العرب اليوم (الأردن)، العدد653، 1 أذار 1999.

(3) الشرق الأوسط، العدد 7394، 25 شباط 1999؛ القبس (الكويت، العدد 9224، 22 شباط 1999.

4 على أثر اعتقال الشيخ أوس الخفاجي أمام جمعة الناصرية، وبعد فشل مطالب المصلين من الأفراج عنه، توجهوا إلى مدية الأمن في الناصرية وحدثت اشتباكات وقع على أثرها عدد من الجرحى.

(5) صلاح النقيب، ماذا بعد اضطرابات الشيعة في العراق، الأهرام، العدد 40990، 27شباط 1999.

(6) الاتحاد، العدد 8632، 21 شباط 1999.

كما اشار السيد محمد حسين فضل الله في حديثه عن الصدر في مجلسه التأبيني في حوزة المرتضى في دمشق: "بدأ يتكلم بلهجة المعارضة وينتقد السلطة العراقية بصورة مباشرة، وقد أثار مؤخراً قضية أئمة الجمعة الذين سجنتهم السلطات العراقية، ودعا لإطلاق سراحهم"[1].

وتفيد مصادر عراقية أن السلطات في بغداد استاءت من إصرار آية الله الصدر على إقامة صلاة الجمعة التي كانت ترى في خطبتها وسيلة تعبير للمعارضة ضد الحكم[2].

كما ذكر ممثل المجلس الاعلى في لندن حامد البياتي أن النظام اعتبر انتقادات الصدر تحدياً له وخشى أن يشكل نواة لعمل ضد السلطة[3]، وهذا ما أكده سالم مشكور في مقال له في صحيفة النهار اللبنانية جاء فيه: "ما حدث اليوم، له مضمون واحد وضع حد لحياة مرجع ديني التفت حوله جموع شعبية واسعة بحيث شكل خطراً على سلطة النظام"[4].

ووصفت مصادر عراقية في العاصمة الأردنية عمان اغتيال الصدر بأنه عمل مدبر من السلطات العراقية للتخلص من "خميني العراق" ونشرت صحيفة الشرق الأوسط هذا الخبر تحت عنون "مصادر عراقية: بغداد اغتالت الصدر قبل أن يصبح خميني العراق"[5]، وهذا ما يؤكد على مدى انتشار خبر في الخارج مفاده ان الصدر يحاول أن ينقلب على النظام الحاكم، ووصفه بأنه يرغب في اقامة دولة اسلامية على غرار الدولة الإيرانية.

فيما ذكر شفيق ناظم الغبرا في مقال له "أن اغتيال الصدر يعكس حالة الخوف والغليان في العراق فالدولة تشعر بالتجمعات الدينية وتشعر بحال التذمر الشاملة، وقد يكون الصدر تحول خلال موقعه رمزاً ومرجعاً تتنفس الجموع الشعبية خلاله عن ذاتها وتعبر عن طموحاتها، قد يكون الصدر تحول إلى رمزاً من رموز التغيير الهادئ الذي لا يتحمله النظام مهما كانت طبيعته ومهما كان ايجابياً"[6]. وفي مقال لصالح بشير نشرته الحياة بعنوان" اغتيال الصدر سحق توتاليتاري لمعارضة عراقية لم تنشأ بعد" ذكر أن النظام العراقي اقدم على اغتيال الصدر لزج أبناء المنطقة الشيعية في انتفاضة لم تتهيأ ظروفها فقضي بذلك على احتمال معارضة قبل أن تنمو وتتفاقم وليس على معارضة قائمة الذات[7]، بمعنى أن النظام بدأ يشعر بأن هناك نواة لمعارضة داخلية، فضلاً عن اضطرابه مع

(1) كريم بقرادومي، الرهان الأمريكي وشيعة العراق، الشرق الأوسط، العدد 7395، 26 شباط 1999.
(2) الحياة، العدد 13137، 24 شباط 1999.
(3) الحياة، العدد13135، 22شباط 1999.
(4) النهار، العدد20282، 23 شباط 1999.
(5) الشرق الأوسط، العدد 7391، 22 شباط 1999.
(6) النهار، العدد20284، 25 شباط 1999.
(7) الحياة، العدد 13141، 28 شباط 1999.

المزاعم الأمريكية بتمويل المعارضة العراقية وفق "قانون تحرير العراق"[1] القانون الذي اقره الكونغرس الأمريكي وهو الذي رصد مبلغ قدره 97 مليون دولار للإطاحة بالنظام العراقي، لذى عمل على اغتيال الصدر لأجل أن ينتفض من يرغب من الشعب بالانتفاضة، لكنها انتفاضة باستعداد الحكومة العراقية أولاً، وغير منظمة ثانيا الأمر الذي سهل اخمادها.

أكد كينيث بولاك (Kenneth Pollack) الخبير الأمريكي في المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية في واشنطن أن الشيعة العراقيين يريدون التمرد على بغداد، وأتهم الحكومة العراقية بأنها وراء اغتيال الصدر[2].

بعد أن ثبت اعلاه أن النظام العراقي كان على خلاف مع الصدر، وذكرنا أن الخلاف كان بسبب خوف النظام لأنه كان يهدد كيانه، لا بأس أن نورد الخطوات التي زرعت هذا الخوف لدى النظام وجعلها على يقين أنها ببقائه يزول حكمها، والمعلوم أن هناك أحداث سبقت عملية الاغتيال وهي سلسلة من المواجهات والمواقف المتباينة بينه وبين السلطة العراقية، ولم يكن اغتياله مفاجئاً اذ سبقته سلسلة من الاحداث والمواجهات الساخنة[3].

قررت الحكومة العراقية تحجيم مرجعية الصدر بكل الوسائل فسحب حق التأييد لطلبة الحوزة العلمية لغير العراقيين في النجف الأشرف للحصول على الاقامة، ثم مرحلة الايحاء للعامة بأن الصدر هو مرجع السلطة وذلك للتقليل من شأنه لأن إعلان مثل هكذا أمر يثير الحساسية لدى الناس ويؤدي ذلك إلى النفور من الشهيد الصدر، ثم قام بممارسة الضغط على وكلائه وزواره، وقام بنشر عيونه حول منزله ومجالس دروسه، ولما لم تنفع تلك الأساليب حاول التقرب إليه وتقديم كل ما يطلبه مقابل مدح صدام حسين، أو النظام أو على الأقل تحاشي كل ما من شأنه أن يفهم الناس بأنه حديث ضد السلطة، ولما فشل في ذلك ايضاً أتخذ قراره قبل أكثر من ثلاثة أشهر باغتياله، حيث اصدر حزب البعث العربي الاشتراكي تعميماً إلى اعضائه يتضمن اتخاذ اقصى درجات الحيطة والحذر والاستعداد للمرحلة القادمة التي ربما ستشهد حالة اضطرابات ومواجهات حسب ما جاء في التعميم،

1 في نهاية عام 1998، أتخذ الكونغرس الأمريكي قراراً بتمرير قانون تحرير العراق وتم اقتطاع 97 مليون دولار لدعم المعارضة العراقية. ينظر: القدس العربي، العدد 3048، 25 شباط 1999.

(2) الرأي الأردنية، العدد10396، 24 شباط 1999؛ الشرق الاوسط، العدد7393، 24 شباط 1999.

(3) نقلاً عن قاسم الكعبي، الثورة البيضاء، مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد الشهيد محمد الصدر، (د.م)، 1430هـ، ص461_464، نقلاً عن الحياة، العدد 13142، 1 أذار 1999.

بدعوى أن هناك معلومات تفيد أن مجموعة من المخربين ستقوم باغتيال المرجع محمد الصدر، وستدّعي أن النظام من فعل الأمر، ويومها بدأت استعدادات النظام[1].

كما أصبحت خطب صلاة الجمعة التي يقيمها ومعه وكلائه مصدر خطر على السلطة وظاهرة لافتة افتقدها العراق، ويتداول العراقيون رواية تقول أن الرئيس العراقي شاهد خطبة يلقيها الصدر أمام جمهور يعد بمئات الآلاف فأنتفض قائلاً: أهو الرئيس أم أنا؟ من هنا بدأ الإحساس بالخطر على حياة الصدر الذي بدأ وكأنه مستعد للأمر بارتدائه الكفن أثناء القائه خطبة الجمعة[2].

ويمكن رصد الأهداف التي دعت النظام العراقي إلى القيام بعملية الاغتيال، وهي أن النظام العراقي أراد أن يعلم مدى صدق نوايا الولايات المتحدة الأمريكية في مزاعمها بشأن اسقاط النظام الحاكم في العراق، "ربما كان من بين دوافعه في ذلك اختبار مدى فاعلية قانون تحرير العراق ذلك الذي اقره الكونغرس الأمريكي، وأن واشنطن بصدد العمل على وضعه حيز التنفيذ من خلال دعم المعارضة العراقية والسعي إلى جمع شملها بقصد تحويلها إلى بديل لنظام صدام حسين على ما يقول مسؤولوها وإعلامها"[3]، وذهب البعض الأخر إلى اعتبارها حركة استباقية للكشف عن المعارضة والقضاء عليها وهذا ما ذكرناه في الصفحات السابقة، ومنهم من اعتبر عملية الاغتيال هو لطبيعة الحكم الدموي العراقي ولإبقائها مدة أطول في الحكم " أن الحادث يأتي كجزء من مسلسل الإرهاب الشامل الذي لا تكف السلطة الدموية عن تصعيده سعياً لحماية حكمها المتداعي"[4].

لقد تنبأ السيد الصدر بموته وشاركه الرأي المعارضة وبعض المراجع، فقد اتفق الجميع على أن تكون نهاية هذه الظاهرة الدينية هو الاغتيال، وأن السيد محمد صادق الصدر كان يعرف أن أيامه معدودة وقد ابلغ علماء الشيعة خارج العراق ذلك، وأوضح أنه استبدل رداء ابيض كالكفن بعباءته السوداء التقليدية دلالة على الاستشهاد، مدركاً خطر اغتياله[5]، وإذ احس بالخطر استبدل الرداء الأبيض مثل الكفن بعباءته السوداء التقليدية أثناء صلاة وخطبة الجمعة ليعلن أنه معرض للاغتيال في آية لحظة[6]، كما نقلت بارعة علم الدين في مقال لها في صحيفة الحياة "المرحوم محمد الصدر الذي اغتيل مؤخراً في العراق أتصل قبل اسبوع من مقتله وقال لنا بالحرف الواحد: صدام يريد أن يقتلني فافعلوا شيئاً، وسارعت إلى الاتصال بالبريطانيين والأمريكيين وطلبنا منهم أن يتحركوا لإنقاذ

(1) القبس، العدد 9228، 27 شباط 1999؛ نقلاً عن عادل رؤوف محمد محمد صادق الصدر مرجعية الميدان" مشروع التغييري ووقائع الاغتيال، ص256. نقلا عن صحيفة الموقف، العدد190، 25 شباط 1999.

(2) النهار، العدد20284، 25 شباط 1999.

(3) الحياة، العدد 13141، 28 شباط 1999.

(4) الشرق الأوسط، العدد 7391، 22 شباط 1999.

(5) الحياة، العدد 13137، 24 شباط 1999.

(6) فائق الشيخ علي، لماذا استبدل الصدر الرداء الأبيض بعباءته السوداء؟، الحياة، العدد13137، 24 شباط 1999

الصدر، فلم نجد تجاوباً بل أن الحكومة البريطانية لم تصدر حتى بيان استنكار"[1]، في حين ذكر السيد محمد باقر الحكيم في مؤتمر صحافي عقد في مقر المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في طهران في 22 شباط عام 1999 أن تقريراً ارسل له من الداخل يوم 15 من شهر شباط أكد صدور تعليمات من القيادة العراقية بتصفية الصدر كما ذكرنا سابقاً[2].

المبحث الثاني: الاتهامات الموجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والمعارضة العراقية وإيران:

إن الاتهامات الموجهة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والمعارضة العراقية هي من قبل السلطات العراقية آنذاك، لما تزعمه أن الغاية من ذلك هو خلق اضطرابات داخل العراق لإسقاط النظام العراقي، فالولايات المتحدة الأمريكية كثيراً ما اعتبرها الصدر عدو للإسلام والشعوب ونادى بذلك من على منبر الجمعة (كلا كلا أمريكا) وهذا استنكاراً لسياستها المتبعة ضد الشعوب، لذلك عد الصدر عدو لأمريكا، بينما تشترك إيران والمعارضة العراقية في توجيه التهم ضد الشهيد الصدر، واصفتاً اياه بأنه مرجع السلطة وهو رجل المخابرات العراقية داخل الحوزة لغرض الإطاحة بحوزة النجف، وهذا يدل على أن الصدر حسب زعمهم خطراً على الحوزة ولا بد من التخلص منه، بمعنى ان الصراع صراعاً وجودياً إما الحفاظ على الحوزة أو السيطرة عليها من قبل السيد محمد الصدر[3].

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية:

كان الاتهام موجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تعمل على زعزعة الأمن الداخلي في العراق لإسقاط النظام العراقي، ويتحقق هذا الأمر باغتيال عالم أو زعيم الحوزة العلمية في النجف بعد أن فشلت في ذلك عن طريق الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، فضلاً عن الضربات الجوية التي كانت توجهها القوات الأمريكية والبريطانية على العراق[4].

اتهمت الحكومة العراقية الولايات المتحدة الأمريكية باغتيال الصدر، وذلك لعدة أسباب من بينها: زعزعة الأمن وأحداث فتنة دينية أو لضلوع المخابرات الأمريكية وارتباطها بالمافيا العالمية، وهذا ما جاء في صحيفة الجمهورية العراقية: "أن الحادث يأتي في محاولة فاشلة أخرى للنيل من

(1) نقلا عن عادل رؤوف، ص259، نقلا عن الحياة اللندنية، في عددها الصادر في 20 أذار 1999.
(2) الاتحاد، العدد 8634، 23 شباط 1999.
3 عادل رؤوف، ص241-244.
4 الحياة، العدد 13135، 22 شباط 1999.

صون وطن التحدي وزعزعة أمنه الداخلي الذي فشلت كل قوى الطاغوت العالمي بكل ما تملك من امكانيات في تحقيقه"، في اشارة إلى الغارات الأمريكية البريطانية[1].

ومما يؤكد ذلك ما جاء على لسان وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف[2] في المؤتمر الصحافي الذي عقد في بيروت في 23 شباط عام 1999 على تورط الولايات المتحدة في اغتيال الصدر في اطار الخطة الرامية للإطاحة بالنظام السياسي في العراق من خلال اثارة الفتن الداخلية[3]، وفي الصحف العراقية حيث أكدت السلطات العراقية عبر صحفها الصادرة 21 شباط 1999 بأن الاغتيال جزء من مؤامرة تستهدف إثارة فتنة داخلية بعد فشل الغارات الأمريكية والبريطانية[4]، فيما وصفت صحيفة العراق، حدث الاغتيال بأنه جزء من حملة منظمة تستهدف أمن المواطنين واستقرارهم واللعب بورقة العنصرية والطائفية لإثارة الفتنة بين ابناء الشعب الواحد والدين الواحد[5]. والغرض من هذه الفتنة هو تقسيم العراق إلى دولة كردية في الشمال وأخرى شيعية في الجنوب وثالثة سنية في الوسط[6].

ومن أجل اثارة الفتنة وضمن مشروعها التي تعمل جاهدة على تحقيقه وهو تقسيم العراق، "فكرة الولايات المتحدة الأمريكية في طريقة لأثارة الشيعة في الجنوب والوسط، وهي التي دعتهم إلى الثورة من خلال المنشورات التي وزعتها الطائرات الانجلو_ أمريكية، ولكي تستثير غضب الشيعة ورجال الدين وتحرضهم على الثورة عمدت إلى اغتيال آية الله العظمى الصدر وولديه استكمالاً للمخطط الاستعماري في احتواء الجنوب وتنفيذ ما يرمون إليه"[7].

فيما يؤكد ما أشرنا أليه اعلاه ما صرح به المراقبون السياسيون في بغداد ومدى ارتباطه بإعلان الناطق باسم وزارة الإعلام والثقافة حيث: "يرى المراقبون السياسيون في بغداد ارتباطاً بين مقتل الصدر وولديه، وبين سعي واشنطن لزعزعة الاستقرار في جنوب العراق بهدف خلق وضع

(1) النهار اللبنانية، العدد 20281، 22 شباط 1999، الحياة، العدد 13135، 22 شباط 1999.

2 محمد سعيد الصحاف: ولد في الحلة عام 1940، انتمى لحزب البعث وهو في سن العشرين، دخل الحياة السياسية بعد انقلاب 1968، عمل في ادارة الاذاعة والعمل الدبلوماسي، اصبح وزيراً للخارجية خلال حرب الخليج الثانية عام 1991، ثم بعدها وزيراً للإعلام حتى سقوط النظام العراقي عام 2003، استجوب من قبل القوات الأمريكية وأطلق سراحه بعدها ترك العراق متوجهاً إلى الأمارات واستقر فيها، لا يزال على قيد الحياة. ينظر: قناة أبو ظبي الفضائية، برنامج حرب الصحاف، مقابلة تلفزيونية مع محمد سعيد الصحاف، ح1، بتاريخ 17 ايلول 2003. انظر: https://youtu.be/_vEzQ5gWksg.

(3) الرأي، العدد10396، 24 شباط 1999، الشرق الأوسط، العدد 7393، 24 شباط 1999.

(4) الاتحاد، العدد 8633، 22 شباط 1999؛ الرأي، العدد 10394، 22 شباط 1999.

(5) الاتحاد الأسبوعية (الامارات)، العدد 1200، 26 شباط 1999.

(6) فالح عبد الجبار، الهدف الوحيد لاغتيال الصدر اذكاء فتنة طائفية في العراق، الحياة، العدد 13138، 25 شباط 1999.

7 كاظم السعدي، أنت العراق 00 والمؤامرة مستمرة، العرب اليوم، 655، 3 اذار 1999.

شاذ يمكن أن يعيد ما درجت بغداد على تسميته صفحة الغدر والخيانة في اشارة إلى الاضطرابات التي اعقبت حرب تحرير الكويت 1991"[1].

فيما اتهمت وكالة الانباء العراقية في 24 شباط 1999 الاستخبارات الأمريكية بالتورط في اغتيال الصدر، وأضافت "أنه من الصعب إلا نشير أصابع الاتهام إلى واشنطن، وإن الكونغرس الأمريكي خصص 97 مليون دولار لتمويل عمليات المعارضة العراقية"[2]، وفي تأكيد ضلوع الولايات المتحدة في اغتيال الصدر أصدرت مديرية الأمن العام بيان عرضت فيه صورتين لشخص واحد، وهو أحد المجرمين الذين اشتركوا في حادث الاغتيال (حسب زعمهم)[3]، كما جدد العراق اتهام الولايات المتحدة الأمريكية بالضلوع في اغتيال الصدر، وأتهم وسائل الإعلام الغربية التي تحدثت عن وقوع اضطرابات في العراق بعد مقتله واصفاً اياها بأنها مغرضة وغير دقيقة[4].

وهناك من يرى أن حملة الاتهامات التي وجهت إلى الحكومة العراقية الغرض منها هو ابعاد النظر عن الفاعل الحقيقي، والفاعل هي الجهات المستفيدة من غياب الصدر، وهم كلاً من أمريكا وإيران وصراع المرجعية "أول الجهات هي الإدارة الأمريكية والعدو...، وقد صرح الصدر كثيراً للتنديد بأمريكا واستطاع فعلاً من توجيه انظار تابعيه إلى العدو الأمريكي، ومعنى هذا أن رجل الدين لم يعتبر القيادة العراقية عدو له وهو أمر لم يلق استحساناً أمريكياً"[5]

ثانياً: إيران:

هناك تنافس على الزعامة الشيعية بين حوزة إيران وحوزة النجف ولأن محمد الصدر من أصول عربية على خلاف المألوف، الأمر الذي عدة إيران خروج شيعة العراق من يدها ولا بد من إرجاعهم بغض النظر عن الطريقة التي يتم فيها ذلك، "الحقيقة التي يجب الالتفات إليها، أن هناك جهة تريد اخراج رجال الدين الشيعة من العراق ولأسباب واضحة، وتبدو إيران اكثر هذه الجهات التي تستفيد من هذا الأمر لغرض احكام السيطرة بشكل نهائي على الخطاب الشيعي وتوحيده في مرجعية إيران، ومن ثم توجيه هذا الجمع الشيعي لغايات سياسية تتفق مع التوجه الإيراني"[6]، إما المرجعية فهو ايضاً من هذا الإطار "لا يمكن تجاهل الصراع الذي يدور داخل الحوزة العلمية في النجف بين التيار

(1) الاتحاد، العدد 8632، 21 شباط 1999. وهنا يقصد بانتفاضة عام 1991 التي حدثت في العراق، والتي كانت تقودها المعارضة التي هي في عام 1999 خارج العراق.
(2) الاهرام، العدد40988، 25 شباط 1999.
(3) الرأي، العدد 10397، 25 شباط 1999.
(4) القدس العربي، 3048، 25 شباط 1999.
5 مصطفى الهاشمي، اغتيال الصدر ليس تدبيراً عراقياً، العرب اليوم(الأردن)، العدد657، 5 اذار 1999.
6 المصدر نفسه.

العربي الذي فقد مركزه القوى منذ عام 1969 وبين التيار الفارسي الذي لا يريد لعربي أن يتقدم لرئاسة المرجعية، وبالفعل وجهت للصدر انتقادات حادة من داخل الحوزة ليس بسبب تأييد القيادة العراقية بل لسبب اخر هو معارضته لحق الفقيه في النيابة العامة المطلقة"[1].

وفي مقال نشرته صحيفة الشرق الأوسط تحت عنوان" الصدر ضحية جديدة لنزاع المرجعية الشيعية"[2]، ذكر أن الصراع حدث بعد وفاة ابو القاسم الخوئي في عام 1992 بين المراجع الشيعة في كلاً من العراق وإيران ولبنان، وحدث الصراع الابرز بين المرجعية في إيران والعراق، ويذكر أن الصدر مؤيد من قبل الحكومة العراقية، بينما الإيرانيون سعوا إلى الترويج لمرشد الجمهورية علي الخامنئي[3].

وهناك من يرى "أن حادثة الاغتيال ابرزت قدرة كبيرة من التدخل والرغبة في التنسيق بين طهران وواشنطن لأجل اسقاط النظام العراقي آنذاك، ففي الوقت الذي تتصاعد فيه الضربات الجوية الأمريكية البريطانية على العراق بهدف تهيئة المناخ لحدوث اضطرابات شعبية داخلية تؤدي إلى الإطاحة بنظام العراق، وتعمل طهران على تحقيق الاضطرابات الداخلية عن طريق دعوة العراقيين للتظاهر والاحتجاج"[4]. فضلاً عن "ان إيران مستفيد رئيسي من مقتل الصدر، كما هي مستفيدة من مقتل رجلي الدين الشيعة الآخرين اللذين سقطا خلال الأشهر القليلة الماضية (البروجردي والغروي) ما دام ذلك يؤدي، حسب اعتقاد طهران إلى قلب الوضع في العراق"[5].

ثالثاً: المعارضة العراقية:

من الاسباب التي ادت إلى اتهام المعارضة العراقية في الخارج في حادثة اغتيال السيد محمد الصدر هي الاتهامات الموجه إلى الأخير من قبلها فضلاً عن الاختلاف، فيما كان زعماء المعارضة تعد محمد الصدر مرجع السلطة وممثل بغداد في حوزة النجف، وهي من أتت به ليصبح زعيماً للحوزة في النجف، فضلاً عن طبيعة التيارات المعارضة التي لا تعتمد ولا ترجع إلى مرجع الأمر الخلافي الذي وقع بين الطرفين، ففي الوقت الذي يعد محمد الصدر الحوزة هي مصدر السلطات بالنسبة للشيعة وهذا ما ذكره في عدة لقاءات مسجلة له: ((أذا قالت لكم الحوزة قوموا تقومون، واذا قالت اجلسوا تجلسون ، والأمر الخلافي الأخر هو أن السيد محمد الصدر يعد المنتمين إلى الأحزاب والتيارات السياسية بأن ولائهم للحزب الذي ينتمون إليه أكثر من ولائهم لدينهم ووطنهم. لذى فمن

1 المصدر نفسه.

(2) الشرق الأوسط، العدد 7390، 21 شباط 1999.

3 الشرق الأوسط، العدد 7390، 21 شباط 1999.

4 شاكر الجواهري، الفتاوى التي قتلت الصدر، صحيفة العرب اليوم، العدد654، 2 اذار 1999.

5 المصدر السابق.

المحتمل أن المعارضة العراقية أقدمت على اغتيال السيد محمد الصدر للتخلص منه لأنه مرجع السلطة أولاً ويخالف أفكارهم ومعتقداتهم ثانياً، فضلاً عن وحدة الهدف بين المعارضة العراقية والقوى الخارجية التي تعمل على الاطاحة بالنظام من خلال العمل على خلق اضطرابات داخلية.

وفي اشارة إلى ما ذكرنا، أعلنت الحكومة العراقية على لسان الناطق باسم وزارة الاعلام والثقافة العراقية: "أن الصدر ونجليه تعرضوا لاعتداء آثم يوم الجمعة من قبل فئة ضآلة عن الدين والقانون أدى إلى استشهادهم"[1]، في إشارة منه على أن من قام بالعملية هم المعارضة، وهذا ما ندركه من خلال اتباع حديث الناطق باسم الوزارة. وأضاف "أن منفذي عملية الاغتيال ومن دفعهم من الحاقدين على العراق يحاولون أثارة الفتنة بين أبناء شعبنا الموحد"[2]، وهنا يتبين أنها إشارة إلى المعارضة العراقية في الخارج من خلال "أن منفذي عملية الاغتيال ومن دفعهم من الحاقدين على العراق" ومن دفعهم هنا إشارة إلى من يقف وراء المعارضة.

وفي إشارة إلى أن الذي قام بعملية الاغتيال هم الذين كانوا يتهمون الصدر بأنه مرجع السلطة، وهذا ما جاء على لسان وزير الخارجية العراقي قائلاً: "المرحوم آية الله الصدر كان يتهم عادة من جهات تخالفه في المرجعية الشيعية بمحاباة القيادة العراقية وبأنه ممثل صدام في المرجعية، بينما تتهمنا الآن بقتله، وأن القاتل الحقيقي هو من بين أولئك الذين يعادون الصدر علناً ويتهمونه بالعمالة بحسب وصفهم"[3].

وهنا كذلك إشارة إلى أن عملية الاغتيال تمت باتفاق بين المعارضة العراقية ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية، والهدف منها هو خلق اجواء مضطربة الغاية منها هو اسقاط النظام واحلال المعارضة محله وهذا ما جاء على لسان المراقبون السياسيون ومن خلفهم الناطق باسم وزارة الإعلام والثقافة العراقية، كما وصفت صحيفة العراق "ان أحدا في العراق لا يمكن ان يقتنع باغتيال الأبرياء بالشكل الذي حدث لآية الله الصدر وولديه متهمة من وصفتهم بالعملاء للاستخبارات الأميركية والموساد الاسرائيلي بارتكاب جرائم الاغتيال والتخريب"[4].

(1) الرأي، العدد 10393، 21 شباط 1999.
(2) الاهرام، العدد 40984، 21 شباط 1999؛ الاتحاد، العدد 8632، 21 شباط 1999.
(3) الرأي، العدد 10398، 26 شباط 1999؛ الحياة، العدد 13138، 25 شباط 1999.
(4) الاتحاد الأسبوعية (الامارات)، العدد 1200، 26 شباط 1999.

المبحث الثالث: ردود الفعل نحو اغتيال الصدر:

تباينت ردود الفعل على عملية اغتيال السيد الصدر بين اضطرابات داخلية تمثلت في وسط وجنوب العراق من خلال التصادم مع قوات النظام الحاكم، وبين التظاهرات والاحتجاجات التي خرج بها العراقيين المقيمين في معظم الدول سواء العربية منها أو الأوربية، كما كانت هناك ردود فعل دبلوماسية تمثل في اصدار البيانات الاستنكارية من بعض الدول والحرج الذي وقع به وزير الخارجية العراقية أثناء زيارته للدول العربية لتحسين العلاقات.

تمثلت ردود الفعل الداخلية في العراق في المواجهات الدامية التي وقعت في وسط وجنوب العراق، والتي كان حصيلتها وقوع قتلى وجرحى، ولصعوبة نقل المعلومة الدقيقة والتقارير حول الواقع السائد في العراق وذلك لأن ممثلو النظام العراقي كانوا يرافقون مراسلي وكالات الأنباء الأجنبية ويقومون في بعض الأحيان بإرشادهم إلى الأماكن التي يسمح التصوير فيها، إما مراسلين الصحف العربية فأغلبيتها لا يوجد لها مراسلون في العراق لأنها تخشى على حياة مراسليها، فضلاً عن أن وجود مراسل خاص لن يشكل امتيازاً إضافياً إذ أن مراسلي الصحف والوكالات الأجنبية يتمتعون بوضع وأمان أفضل من المراسلين العرب[1]، لذا نجد أن الصحف العربية تجهل الأوضاع في العراق، وذلك بسبب طبيعة النظام الذي يعتمد على التعتم الإعلامي ولا يخرج الخبر إلا إذا اراد هو اخراجه، إما الأخبار التي يحصل عليها فتكون غالباً عن طريق الصحف الأجنبية أو عن طريق الاتصال بعراقيين الداخل، وبطبيعة الحال أن المواطن يعلم ما يدور في محيطه ولا يعلم بأحوال العراق بصورة عامة.

اندلعت اضطرابات عنيفة في العراق بعد الاعلان عن مقتل رجل الدين الشيعي النافذ محمد صادق الصدر في مدينة النجف، وافاد شهود عيان اتصلت بهم وكالة فرانس برس ان اعمال شغب دامية اندلعت في النجف بين علماء وطلاب الحوزة وبين قوات الامن حيث سقط قتلى وجرحى، إلا اننا لا نعرف عددهم، وافاد احد الشهود حدوث مواجهات دامية ايضاً في مدينة الثورة، وأن الجيش العراقي عزز قواته في جنوب العراق خلال الايام الاخيرة[2].

اكدت مصادر اعلامية دولية واخرى من المعارضة ان الحكومة العراقية استخدمت القوات الخاصة في 20 شباط للسيطرة على احتجاجات اندلعت في العاصمة بغداد وعدة مدن في الجنوب بعد الاعلان عن مقتل عالم دين شيعي بارز ونجليه[3].

(1) القدس العربي، العدد 3048، 25 شباط 1999.
(2) الحياة، العدد 13138، 25 شباط 1999.
(3) الشرق الأوسط، العدد 7390، 21 شباط 1999.

كما ذكرت احزاب عراقية معارضة في بيانات لها صدرت في كل من طهران ودمشق "ان المواجهات لا تزال دائرة في مدينة صدام المعروفة باسم الثورة حيث هاجم المجاهدون مقرات لحزب السلطة، والحقوا بها اضراراً مما ادى الى سقوط عشرات القتلى من الجانبين"[1]، وفي بيان لحزب الدعوة أكد فيه على وجود تظاهرات واشتباكات في بغداد حيث استخدم الرصاص الحي والغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين، مما ادى الى سقوط عدد من الشهداء والجرحى في الثورة والكاظمية وعلاوي الحلة[2]، فضلاً عن أن المحتجون تصدوا "لفرقة المثنى" في مدينة الثورة، وقتل عدد من ضباط المخابرات عرف منهم "العقيد محمد كامل شلوش والمقدم الركن مهدي جاسم العبيدي والملازم عبد الوهاب منصور التكريتي"، وكما منع المواطنين من دخول بغداد عند نقطة المحمودية، وطوقت الثورة والكاظمية والشعلة والحرية بوحدات من قوات الطوارئ وفدائيو صدام لمنع امتداد الاشتباكات الى وسط العاصمة[3].

وذكرت شبكة سي ان. ان الأمريكية أن مظاهرات خرجت من مساجد مدينة صدام "أمس" 20 شباط 1999 وهتف المصلون "الله أكبر" لكن قوات النظام التي عززت تواجدها في الشوارع وعلى مفترقات الطرق تصدت لهم بالقوة[4]، كما واعلنت ان اشتباكات وقعت في مدينة صدام "الثورة" بين قوات الأمن ومتظاهرين كانوا يحتجون على اغتيال آية الله محمد صادق الصدر ونجليه في مدينة النجف المقدسة "مساء الخميس الماضي"، واكدت أن عددا من المتظاهرين قتلوا وجرح اخرون على ايدي قوات الأمن العراقية اثناء اضطرابات اندلعت في مدينة صدام بعد الإعلان عن حادث الاغتيال[5]، وتحدث مراسل الشبكة عن اجراءات أمن غير مسبوقة[6]، وذكر المراسل اجراءات امن غير مسبوقة في مدينة صدام، وقال أن قوات الامن المدججة بالسلاح واجهت المتظاهرين وقتلت وجرحت عدداً منهم من دون ان يحدد رقم الضحايا[7]، كما تحدث عن تدفق سيارات الاسعاف في الضاحية البغدادية، وان قوات الجيش والشرطة كانت تطوقها، وان السلطات لم تسمح للصحافيين بدخول الضاحية التي طوقتها قوات الشرطة والجيش[8].

(1) الاتحاد، العدد 8634، 23 شباط 1999.
2 الشرق الأوسط، العدد 7390، 21 شباط 1999.
(3) الحياة، العد 13136، 23 شباط 1999.
4 القبس (الكويت)، العدد 9223، 21 شباط 1999.
(5) الراي، العدد 10393، 21 شباط 1999.
(6) الشرق الأوسط، العدد 7390، 21 شباط 1999.
(7) الاتحاد، العدد 8632، 21 شباط 1999.
(8) الشرق الأوسط، العدد 7390، 21 شباط 1999.

فيما ذكرت المعارضة الشيعية العراقية ان 15 شخصاً لقوا مصرعهم في الاشتباكات التي جرت في 20 شباط عام 1999 في ضاحية مدينة صدام بالعاصمة العراقية بغداد اثر الاعلان عن اغتيال رجل دين شيعي ونجليه[1]، واوضحت مصادر عراقية موثوق بها امكن الاتصال بها من عمان ان دوريات لقوات الأمن وعناصر الاستخبارات وفدائيو صدام سيرت الى المناطق الرئيسية في مدينة الثورة، وأن المساجد التي انطلقت منها التظاهرات ما زالت مغلقة، واحتلت المباني المحيطة بها عناصر مدججة بالأسلحة، وأن اعتقالات واسعة طالت مقلدي الصدر، وقدرت عدد ضحايا المواجهات في بغداد بأكثر من 120 قتيلاً[2].

وقد نظمت وزارة الثقافة والاعلام العراقية في 20 شباط جولة للصحافيين في مدينة صدام غير انه لم يسمح للصحافيين بتوجيه اسئلة الى شهود محتملين[3].

كما ذكرت اجهزة الاعلام العربية والاجنبية وفصائل المعارضة العراقية أن هناك مصادمات وأحداث دامية وقعت في بعض المدن والمناطق العراقية ذات الكثافة السكانية الشيعية، وان الجيش العراقي قصف مدينة الناصرية بالمدفعية الثقيلة وسقط 18 شهيداً على الأقل وأن المدينة كانت محاصرة من قبل القوات العراقية التي وضعت في حالة تأهب قصوى بعد ان سيطر الاهالي على تقارير اجهزة الأمن وحزب البعث الحاكم[4]، واكدت المصادر استمرار المواجهات خاصة في مدينة الناصرية وان الجيش استخدم المدفعية الثقيلة[5]، كما تمكن المحتجون من السيطرة على مباني المحافظة ومديرية الأمن والشعبية الحزبية واشعلوا فيها النيران[6]، وتأكيداً على ذلك ذكر ممثل المجلس الاعلى بيان جبر لـ"الحياة" أن منطقة الناصرية شهدت شبه انتفاضة إذ حرق المتظاهرون مبنى المحافظة ومديرية الأمن، وأن قوى عسكرية تحركت من الأهوار وطوقت الناصرية لدفع المواطنين للعودة الى منازلهم، وقد قطع طريق بغداد_ العمارة وأن المقاومين القوا القبض على مفرزة أمن كانت متوجهة إلى العمارة"[7]، كما اصدر حزب الدعوة بيان في دمشق تضمن تفاصيل الاشتباكات المسلحة والتظاهرات التي حدثت ليل 20 شباط مشيراً الى صدامات بين رجال الأمن والمتظاهرين في الناصرية مما ادى الى تدخل وحدات الحرس الخاص والحرس الجمهوري لتصد للمنتفضين الذين اوقعوا اصابات

(1) الاهرام، العدد 40985، 22 شباط 1999.
(2) الحياة، العدد 13136، 23 شباط 1999.
(3) الراي، العدد 10393، 21 شباط 1999؛ الاتحاد، العدد 8632، 21 شباط 1999.
(4) الاهرام، العدد 40987، 24 شباط 1999؛ القبس، العدد 9225، 23 شباط 1999.
(5) الشرق الأوسط، العدد 7391، 22 شباط 1999.
6 القبس، العدد9223، 21 شباط 1999.
(7) الحياة، العدد 13135، 22 شباط 1999؛ الاتحاد، العدد 8632، 21 شباط 1999.

كبيرة في صفوف قوات النظام، اضافة الى استشهاد عدد من المدنيين[1]، وتابع البيان ان المتظاهرين في الناصرية احرقوا صوراً لصدام ورددوا "صدام حضر لك قبر والله ما ننسى الصدر"[2]، واكد ممثل المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في لندن حامد البياتي استمرار الاضطرابات في الناصرية، وأن القوات العراقية قصفت بالمدفعية احياء المدينة بعدما فقدت السيطرة عليها، وان قوات النظام قصفت بشكل عشوائي الاحياء السكنية بعدما هاجم السكان المقرات الحكومية الرئيسية في محافظة الناصرية بالقنابل والمدافع الرشاشة استهدفت وادت الى سقوط 25 قتيلاً في صفوف رجال الأمن والحرس[3].

وقد استمرت الاضطرابات ما يقارب ثلاثة أيام على التوالي في بعض مدن واحياء العراق على اثر اغتيال الزعيم الروحي للشيعية آية الله محمد صادق الصدر ونجليه في مدينة النجف العراقية، وذكر شهود عيان في بغداد ان مائة شخص على الاقل قتلوا في المواجهات الدامية بين قوات الأمن العراقية والمتظاهرين الشيعة، وأن قوات الأمن العراقية اطلقت النار عشوائياً باتجاه المتظاهرين مما اسفر عن حدوث المجزرة، كما أكدت مصادر عراقية ان القوات المسلحة وضعت في حالة تأهب قصوى بسبب استمرار الاضطرابات، وتحسباً لاحتمال خروج الوضع عن السيطرة، واوضح المصدر ان مدرعات خفيفة وعناصر مدنية مسلحة تنتمي الى حزب البعث الحاكم تطوف شوارع بغداد، وأن قوات الأمن العراقية سيطرت على الاحياء الشيعية في بغداد[4].

دانت الولايات المتحدة الامريكية في 22 شباط عام 1999 الممارسات التي تقوم بها قوت الامن العراقية ضد المتظاهرين الشيعية، وأكد مسؤول امريكي وجود اضطرابات في جنوب البلاد[5]، وفي بيان اصدرته وزارة الخارجية الأمريكية في 20 شباط اعرب عن قلق واشنطن من انباء عن قتل قوات أمن عراقية متظاهرين في بغداد والناصرية بعد اغتيال الصدر ليل الجمعة الماضية[6]، وأكد جيمس فولي الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية الثلاثاء 23 شباط من العام نفسه، ان لدى الولايات المتحدة تقارير عن اضطرابات حصلت مطلع الاسبوع في اجزاء من بغداد ومدن الناصرية وكربلاء والنجف والعمارة جنوب العراق، والمعلومات التي تلقيناها تشير الى تظاهرات مطلع الاسبوع في احياء مدينة صدام وجميلة والكفاح في العاصمة العراقية واشارت التقارير الى ان 25 متظاهراً قتلوا وجرح خمسون اخرون واعتقل 250 بينهم 15 من رجال الدين، وان الطريق الى بغداد اغلقت مطلع الاسبوع،

1 الشرق الأوسط، العدد 7390، 21 شباط 1999.

(2) الحياة، العدد 13135، 22 شباط 1999.

(3) الحياة، العدد 13136، 23 شباط 1999؛ الاتحاد، العدد 8633، 22 شباط 1999.

(4) الاهرام، العدد 40986، 23 شباط 1999.

(5) الاتحاد، العدد 8634، 23 شباط 1999.

(6) الحياة، العد 13136، 23 شباط 1999.

وان المتظاهرين في الناصرية احتلوا مقر البلدية وان القوات العراقية ردت بقصف المدينة بالمدفعية مما اسفر عن مقتل 18 شخصاً[1].

نفى احمد عبد الله صالح محافظ ذي قار الانباء التي تناقلتها بعض وسائل الاعلام بشأن حدوث اضطرابات في المحافظة والمناطق التابعة لها في اعقاب مقتل الصدر ونجليه[2]، كما نظمت السلطات العراقية زيارة للصحافيين الاجانب الى مدينة الناصرية لكي تثبت خطا المعلومات التي اذاعتها المعارضة بشأن حدوث اضطرابات فيها وتعرضها للقصف بعد مقتل آية الله العظمى محمد الصدر ونجليه يوم الجمعة الماضي، وافاد المراسلون الصحفيون انهم لم يشاهدوا أية اثار لوقوع مجابهات ولاحظ المراسلون ان المتاجر كانت مفتوحة وكانت حركة السير طبيعية ولم تلاحظ اية اشارة الى وقوع قصف، غير ان دبلوماسيون في العاصمة "اكدوا "امس الأول" (22 شباط) وقوع حوادث في مدينة الصدر سيطرت عليها قوات الأمن بسرعة"[3].

إما الأوضاع في كربلاء والنجف فقد وضعت تحت الحصار، وأن دبابات الحرس الجمهوري تحاصر المدينتين، وتنتشر المفارز الأمنية في شوارعها، ومنع الانتقال بين هاتين المدينتين إلا برخصة من قوات الأمن، واشار زعيم منظمة العمل الاسلامي محمد تقي المدرسي في بيان اصدره في21 شباط أن السلطات العراقية اعتقلت أكثر من 35 عالماً دينياً من وكلاء الصدر في مختلف المدن العراقية في بغداد والسماوة والحلة والبصرة والناصرية والعمارة وأن مئات من علماء الدين وضعوا تحت الاقامة الجبرية في المدن العراقية[4].

كما شهدت محافظة العمارة اشتباكات عسكرية بين المجاهدين وقوات النظام، فضلاً عن وقوع اشتباكات متفرقة في مناطق الجمهورية والعشار وخمسة ميل في مدينة البصرة، واستمرار حالة الغليان والتوتر في مدينة النجف[5].

كما اشارت مصادر المعارضة العراقية على امتداد الاضطرابات إلى مناطق السنة خصوصاً في سامراء ومنطقة الاعظمية في العاصمة العراقية[6]، وفي مؤتمر صحافي عقده الحكيم في مقره في طهران في 22 شباط عام 1999 اعرب "أن الاوضاع في العراق تتجه الى الانتفاضة والانفجار الشامل، وامتداد الاضطرابات الى مدينة سامراء، وأن المواجهات والاحتجاجات تجاوزت بغداد وطاولت

(1) الحياة، العدد 13138، 25 شباط 1999.
(2) الاهرام، العدد 40987، 24 شباط 1999.
(3) الراي، العدد 10396، 24 شباط 1999.
(4) الحياة، العدد 13135، 22 شباط 1999.
(5) الحياة، العدد 13135، 22 شباط 1999.
(6) الحياة، العد 13136، 23 شباط 1999.

الناصرية والبصرة والعمارة والنجف وكربلاء والحلة، والنظام العراقي يقوم بعمليات قمع لا نظير لها، ويفرض تعتيماً اعلامياً كاملاً على عمليات القمع، وأن معلومات تلقاها من داخل العراق افادت أن الاجهزة الأمنية عجزت عن مواجهة الاحتجاجات فاستدعت قوات، وقصفت مدينة الناصرية بالمدفعية، وأن المواجهات المسلحة استمرت "أمس" (22 شباط) في الناصرية والرفاعي والشطرة والبصرة والحلة والمسيب والمحاويل وكربلاء والعمارة والمجر الكبير والكوت"[1].

ذكرت مصادر عراقية مستقلة في عمان ان السلطات العراقية سيطرت على الوضع بعد ان قمعت المظاهرات الشيعية التي اندلعت في بغداد وعدة مدن جنوبية[2]، بدت السلطات العراقية مسيطرة على الاوضاع اثر الاضطرابات التي حصلت خلال الايام الثلاثة الماضية في بغداد ومدن من الجنوب بعد اعلان اغتيال المرجع الشيعي البارز آية الله محمد الصدر ونجليه، وافاد تقرير لوكالة فرانس برس ان مدينة الناصرية في الجنوب بدت هادئة، واتفق دبلوماسيون في بغداد وعراقيون في عمان على ان السلطات استعادة سيطرتها على الاوضاع، واشارت مصادر عراقية في عمان الى ان الجيش والاجهزة الأمنية العراقية التي وضعت في حال تأهب قصوى منذ الاثنين لتسيطر على زمام الامور الثلاثاء امس"23 شباط" بعدما قمعت المتظاهرين[3].

وقد تظاهر الشيعة العراقيون في كل من إيران وسوريا والاردن ولبنان امس(21 شباط عام 1999) احتجاجاً على اغتيال الصدر، ورددوا هتافات معادية لنظام بغداد[4].

طهران: في طهران دعا الرئيس الإيراني لإقامة احتفال ديني كبير في مسجد قم الكبير احياء لذكرى الصدر[5]،كما استنكرت وزارة الخارجية الإيرانية حادث الاغتيال ودعت المسؤولين في بغداد الى كشف المتورطين ومعاقبتهم[6]، فيما اغلقت الحوزات الدينية في طهران ابوابها احتجاجاً على الحادث[7]، وفي قم تظاهر الألاف من العراقيين والإيرانيين في21 شباط، ونددوا بمقتل الصدر، واغلق بازار العاصمة أبوابه لساعات عدة حداداً على الصدر[8]، فيما تظاهر "امس" في 22 شباط العشرات في طهران قرب مكتب الحكيم الذي هدد بالانتقام، واعتصم المئات من العراقيين القادمين من قم امام مكتب الامم المتحدة في طهران، وستشهد طهران "اليوم الثلاثاء" 23 شباط حالة مماثلة،

(1) الحياة، العدد 13136، 23 شباط 1999.
(2) الاهرام، العدد 40987، 24 شباط 1999.
(3) الحياة، العدد 13137، 24 شباط 1999
(4) الاتحاد، العدد 8633، 22 شباط 1999.
(5) الراي، العدد 10394، 22 شباط 1999.
(6) الحياة، العدد 13135، 22 شباط 1999.
(7) الراي، العدد 10394، 22 شباط 1999.
(8) الحياة، العدد 13135، 22 شباط 1999.

وتظاهرة احتجاج بعد أن رفضت السلطات الرسمية اجازة تظاهرة العراقيين امام السفارة العراقية[1]، وقد تحول التجمع الاحتجاجي امام السفارة العراقية في طهران الى اعمال عنف، إذ هاجم المتظاهرون الذين يبلغ عددهم حوالي الف شخص مقر السفارة العراقية في طهران، فاطلق حرس الأمن العراقيين النار في الهواء، وشهدت التظاهرة مواجهات مع قوات مكافحة الشغب الإيرانية لأنها لم تمنح اذناً بالتظاهر امام السفارة لكنهم تخطوا الحاجز البشري الذي فرضه رجال الشرطة حولها واستطاع بعضهم اقتحام المبنى، وحصلت مواجهات اصيب على اثرها اربعة اشخاص بجروح، واعتقل اربعة أخرون اقتحموا السفارة[2] وقامت الشرطة الإيرانية بتفريق المتظاهرين الذين رشقوا السفارة بالحجارة[3].

لبنان: اثار اغتيال السيد محمد صادق الصدر وولديه موجة استنكار في لبنان، اعلن رئيس المجلس الاسلامي الشيعي محمد مهدي شمس الدين استنكاره لهذه الجريمة التي استهدفت مقاماً دينياً دليلاً، واضافت جرحاً جديداً وانتهاكاً لقدسية الحوزة العلمية، كما استنكر المفتي الجعفري عبد الأمير قبلات الحادث ودعا أن تكون مدينة النجف مستقلة عن النظام العراقي، ووصف الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في بيان له بأنها جريمة بشعة[4]، كما شجب النائب علي عسيرات وتمنى من المسؤولين اللبنانيين أن يحملوا وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف رسالة إلى الرئيس العراقي صدام حسين تتضمن شجباً واستنكاراً لقتل العلماء والمقامات الدينية، كم اعتبر حسين ينيم عملية الاغتيال انتهاكاً لقدسية الحوزة العلمية في النجف[5]، كما استنكر النائب اللبناني عبد الله قصير ما تعرض له المراجع الدينية في العراق واعتبر اغتيال آية الله الصدر طعنة كبيرة للمرجعية في النجف، وكذلك استنكر الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط جريمة اغتيال المرجع الديني الكبير[6]، كما اعتصم العراقيون المقيمون في الغبيري "اليوم" 23 شباط احتجاجاً على اغتيال الصدر"[7].

(1) الاتحاد، العدد 8634، 23 شباط 1999؛

(2) الحياة، العدد 13137، 24 شباط 1999

(3) الراي، العدد 10396، 24 شباط 1999.

4 النهار، العدد 20281، 22 شباط 1999.

5 النهار، العدد 20282، 23 شباط 1999.

(6) القبس، العدد 9225، 23 شباط 1999. ؛ الحياة، العدد 13136، 23 شباط 1999.

(7) النهار، العدد 20282، 23 شباط 1999؛ الاتحاد، العدد 8634، 23 شباط 1999؛ الراي، العدد 10395، 23 شباط 1999.

سوريا: خرج العراقيون في دمشق بموكب تشييع رمزي للصدر ودعا المحتجون الى انتفاضة مسلّحة، نظمت الاحزاب المعارضة العراقية موكب تشييع رمزي في منطقة السيدة زينب في جنوب دمشق، شارك فيها ألاف العراقيين والاسلاميين الموجودين في سوريا"[1].

الأردن: خرج مئات من العراقيين المقيمين في العاصمة الأردنية عمان في 21 شباط عام 1999 نددت بجريمة اغتيال آية الله العظمى محمد صادق الصدر ونجليه مصطفى ومؤمل في مدينة النجف، وأطلقت شعارات تندد بالقتلة وعبارات ولاء للصدر، وسار المتظاهرون في محيد الساحة الهاشمية، وأكد عدد من المتظاهرين أنهم حاولوا التعبير عن ردة فعلهم وبلاغ رسالة على تحمل السلطات العراقية مسؤولية الحادث[2].

الولايات المتحدة الأمريكية: وفي اطار الاحتجاجات على اغتيال الصدر افادت هيئة الإرسال العراقية التابعة لـ المؤتمر الوطني العراقي ان اكثر من 600 عراقي تظاهروا "اول امس" 22 شباط امام البيت الابيض[3].

لندن: في اطار الاحتجاجات التي شهدتها لندن اثر اغتيال الصدر نظم تجمع في هايد بارك "اول امس" 21 شباط 1999، تحدث فيه ابن عم المرجع الشيعي السيد حسين الصدر بالإضافة الى محمد باقر الناصري، كما نظمت تظاهرة "امس" 22 شباط أمام مقر الأمم المتحدة وسلم وفد احد المسؤولين مذكرة تطالب الامين العام للأمم المتحدة بالتدخل لوقف انتهاكات حقوق الانسان، وتطبيق قرار 688، وينظم "اليوم" 23 شباط اعتصام امام مقر رئاسة الوزراء البريطاني، وآخر أمام مقر مجلس العموم "غداً" 24 شباط، "والخميس"25 شباط امام السفارة الأمريكية، "والجمعة" 26 شباط أمام السفارة الفرنسية"[4].

الدبلوماسية: الغى رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري في 22 شباط عام 1999 لقاءه المقرر مع وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف الذي يزور بيروت، واوضحت مصادر مقربه من بري ان الاعتذار مرتبط باغتيال آية الله الصدر[5]، قتل الزعيم الشيعي عرف في اليوم الذي توصل فيه وزير لخارجية اليمني عبد القادر بوجمال الى اتفاق مع نظيره العراقي محمد سعيد الصحاف حول وقف الهجمات الاعلامية بين العراق وجاراتها على رأسها مصر والسعودية والكويت[6]، إلا أن تلك

(1) الحياة، العدد 13135، 22 شباط 1999.
2 الحياة، العدد 13135، 22 شباط 1999.
(3) الحياة، العدد 13137، 24 شباط 1999
(4) الحياة، العدد 13136، 23 شباط 1999.
(5) القبس، العدد 9225، 23 شباط 1999. ؛ الحياة، العدد 13136، 23 شباط 1999.
6 القدس العربي، العدد 3048، 25 شباط 1999؛ القبس، العدد 9225، 23 شباط 1999.

المساعي فشلت بعد حادثة الاغتيال وذلك بسبب الحملة التي شنتها صحف تلك الدول في اتهام النظام العراقي بحادثة الاغتيال، وقد اشارت الصحف السعودية الى الاضطرابات التي حدثت بعد حادثة الاغتيال بأنه بداية النهاية لنظام صدام حسين، فيما عرضت الصحف الكويتية الحادثة والدلائل على تورط النظام العراقي في عملية الاغتيال. وهذا ما اثر سلباً في الدبلوماسية العراقية، وعلى حصول التأييد العربي في رفع العقوبات على العراق.

الخاتمة:

بعد الاطلاع على مسير الأحداث التي سبقت عملية الاغتيال ومجريات الأحداث التي سارت وفقها العملية، نستخلص بنتيجة واحد وهي، أن الجهات المتهمة في اغتيال السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر كلها مستفيدة من اغتياله وابتعاده عن الساحة العراقية، فالنسبة للحكومة العراقية كان لها الند فهي لا تستطيع أن تخطوا خطوة إلا وكان للسيد الشهيد تعليقاً عليها، فضلاً عما كان يمثله الصدر من خطر على الحكومة لما كان يجتمع حوله من جموع غفيرة تمثلت في صلاة الجمعة، ومعارضته لما تلزمه به من أوامر.

فيما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى اسقاط الحكم القائم آنذاك في العراق لكن مع وجود السيد الشهيد محمد صادق الصدر لا يمكنها أن تخطوا خطوة واحدة وذلك لما يتمتع به السيد الشهيد من شعبية وكلمة مسموعة لدى الشعب العراقي، فضلاً عن أن الفراغ السياسي الذي تتركه بعد زوال السلطة سيشغله السيد الشهيد، وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية ستخسر المال والأرواح ويذهب هذا ادراج الرياح في ظل وجود السيد الشهيد أو أن تقوم باغتياله بعد حين، الأمر الذي سيسجل ضدها، لذا فهي جهة مستفيدة من اغتياله.

إما المعارضة العراقية فقد تخلصت من شخص سحب البساط من تحتها بعد أن كانت المعارضة العراقية لهم مقبولية لدى الشعب العراقي في الداخل، وقد وصفهم بأنهم دنيويون وولائهم لأحزابهم أكثر من ولائهم لوطنهم ودينهم، فضلاً عن أنه تشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية في هدف وهو اشغال الفراغ السياسي بعد اسقاط النظام، ففي ظل وجود السيد الشهيد لا تستطيع المعارضة العراقية أن تملأ هذا الفراغ لأنه سيكون مملوء من قبل السيد الصدر.

فيما يخص إيران فإن السيد الصدر يزاحمها في مسألة ولاية الفقيه وزعامة الشيعة، وكذلك فإنها مستفاد من اغتيال السيد الصدر، وذلك لتؤول الأمور إلى ولاية الفقيه، الذي كان يعتبر أن السيد الشهيد يقف حجر عثرة أمام تقدمه في العراق، وهذا ما لاحظناه بعد سقوط النظام عام 2003 كيف أن اليد الإيرانية وولاية الفقيه أصبح تلعب دوراً أساسياً في السياسة العراقية.

وفي نهاية المطاف، يتبين لنا أن الجهات المذكورة أعلاه تشترك في عامل العداء للصدر، فضلاً عن أنه يعيق تقدمها، واجتمعوا على التخلص منه، وجاء ذلك على يد الحكومة العراقية بعد أن عرضنا ذلك بالتفصيل.

يتضح مما تقدم أن الموقف الدولي أنقسم إلى قسمين الأول هو مؤيد لفكرة أن الحكومة العراقية هي من قامت بعملية الاغتيال، والثاني لا يؤيد تلك الفكرة واعتبر ان العملية قام بها لأجل مصالح ضد العراق، وانقسام الرأي نابع من طبيعة العلاقات الدولية مع العراق، فالدولة التي تتمتع بعلاقات جيدة مع العراق تقف مع القسم الثاني وتؤيد اتهامات العراق لكل من أمريكا وإيران والمعارضة، بينما الدول التي علاقاتها مضطربة مع العراق اتهمت الحكومة العراقية بقيامها بهذه العملية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

1. سلام خسرو جوامير، محمد باقر الحكيم دراسة تاريخية في دوره الفكري والسياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 2006.
2. سها محمد عيسى صيام، المرجع الديني محمد حسين فضل الله ومواقفه من قضايا العقيدة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.
3. سيف عدنان أرحيم القيسي، الحزب الشيوعي العراقي ودوره في الحركة الوطنية العراقية 1949 –1958، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 2010.
4. عبد ناصر العامري، مهدي الحكيم سيرته وأثره السياسي والفكري والاجتماعي 1935_1988، رسالة ماجستير غير منشورة، سانت كليمنس الأهلية العراقية، 2009.

ثانياً: الكتب العربية والمعربة

1. خليل الدليمي، صدام حسين من الزنزانة الأمريكية: هذا ما حدث، شركة المنبر، الخرطوم، 2009.
2. عادل رؤوف، محمد محمد صادق الصدر مرجعية الميدان" مشروع التغييري ووقائع الاغتيال، المركز العراقي للإعلام والدراسات، ط8، 2005.
3. قاسم الكعبي، الثورة البيضاء، مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد الشهيد محمد الصدر، (د.م)، 1430هـ.
4. لجنة احياء الذكرى الأولى لشهادة السيد محمد الصدر، رجل الفكر والميدان، (د. م) 2001.

5. محمد الغروي، مع علماء النجف الأشرف، دار الثقلين، بيروت، (د.ت.
6. محمد رضا النعماني، الشهيد الصدر سنوات المحنة وأيام الحصار، إيران، ط2، 1997.
7. مواعظ ولقاءات آية الله العظمى السيد الشهيد محمد الصدر، دار ومكتبة البصائر، النجف الأشرف، 2013.
8. مؤسسة الامام الخوئي الخيرية، السيد محمد تقي الخوئي 1958_1994، 1994.

ثالثاً: المقالات

1. احمد جابر، المرجعية في العراق، الحياة، العدد 12868، 28 ايار 1998.
2. فائق الشيخ علي، لماذا استبدل الصدر الرداء الأبيض بعباءته السوداء؟، الحياة، العدد13137، 24 شباط 1999.
3. فائق الشيخ علي، لماذا استبدل الصدر الرداء الأبيض بعباءته السوداء؟، الحياة، العدد 13137، 24 شباط 1999.
4. كريم بقرادومي، الرهان الأمريكي وشيعة العراق، الشرق الأوسط، العدد 7395، 26 شباط 1999.
5. صلاح النقيب، ماذا بعد اضطرابات الشيعة في العراق، الاهرام (مصر)، العدد 40990، 27 شباط 1999.
6. سالم شكور، محمد الصدر، من هو؟ ولماذا قتل؟، النهار، العدد 20284، 25 شباط 1999.
7. جمال الساريسي، ماذا تريد إيران من العراق؟!، العرب اليوم (الأردن)، العدد653، 1 أذار 1999.
8. كاظم السعدي، أنت العراق 00 والمؤامرة مستمرة، العرب اليوم، 655، 3 اذار 1999.
9. مصطفى الهاشمي، اغتيال الصدر ليس تدبيراً عراقياً، العرب اليوم(الأردن)، العدد657، 5 اذار 1999.
10. شاكر الجواهري، الفتاوى التي قتلت الصدر، صحيفة العرب اليوم، العدد654، 2 اذار 1999.

رابعاً: الصحف:

1. صحيفة الموقف.
2. القدس العربي.
3. النهار اللبنانية.

4. الاتحاد الإماراتية.
5. الحياة اللندنية.
6. القبس الكويتية.
7. الرأي الأردنية.
8. الشرق الأوسط
9. الاهرام المصرية.
10. 10. الاتحاد الأسبوعية الإماراتية.

خامساً: البحوث المنشورة

1- صالح عباس ناصر، الدور السياسي للسيد محمد محمد صادق الصدر في تاريخ العراق المعاصر (1991-1999)، مجلة أهل البيت، العدد20، 2016.